جـــــــامعـــــــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
قـــــــــــالمـــــــــــــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماسترفي علوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض في البنك التجاري

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي الزناتي–

إعداد الطلبة:

بن دريس رانية

برحايل هناء

تحت اشراف الأستاذ:

العابد محمد

السنة الجامعية 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف العابد محمد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طيلة إجراء هذه الدراسة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ولو بشطر كلمة.

إهداء

بسم الله الرحمين الرحيم

الحمد لله وتبارك الذي جعل لي طريقا في العلم ووفقني لإتمام

هذا العمل اهدي عملي المتواضع إلى كل من أحبهم في الله،

إلى أحب وأغلى خلق الله على قلبي، إلى من كان دعاؤها ورضاها عني

سر نجاحي **أمي الحبيبة حفظها الله،**

إلى من تعب من اجل تربيتي وكان تاج فخر طالما حملته، **أبي حبيبي حفظه الله،**

إلى كل من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، إخوتي وزوجي حفظهم الله،

إلى اعز صديقاتي رفيقة دربي: روميساء،

إلى زميلتي في العمل وحبيبتي: برحايل هناء،

وفي الأخير اسأل الله لي ولكل طالب علم التوفيق والسداد.

بن دريس رانية

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أما بعد، احمد الله عز وجل على عونه لإتمام هذه الدراسة الميدانية

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، ومصداقا

لقوله تعالى: {ولئن شكرتم لأزيدنكم} الآية (10) سورة إبراهيم، اشكر الله العلي العظيم الذي أنار لي

درب المعرفة والعلم وأعانني على إتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الجزيل **لعائلتي**

المتواضعة و**إخوتي** على مساندتهم لي وتقديم العون وتشجيعهم خاصة

قرة عيني، التي كلما تذكرت ابتسامتها ارتحت **أمي** أعز ملاك جزاها

الله كل الخير،

وفي الأخير اسأل الله لي ولكل طالب

علم التوفيق والسداد وشكرا.

برحايل هناء

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	–
شكر وتقدير	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	III–I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة عامة	أ–هـ
الفصل الأول: البنوك التجارية والقروض البنكية	43–1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية	3
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية	6
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	10
المبحث الثاني :عموميات حول القروض البنكية	14
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية	14
المطلب الثاني: وظائف وأنواع القروض البنكية	16
المطلب الثالث: تعريف، مكونات وأهداف سياسة الإقراض	26

المبحث الثالث: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية	31
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار الإقراضي	31
المطلب الثاني: معايير وإجراءات منح القروض البنكية	32
المطلب الثالث: مخاطر القروض و طرق الوقاية منها	37
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: التحليل المالي و اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك	43-85
مقدمة الفصل	44
المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي	45
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	45
المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه	49
المطلب الثالث: أنواع، استعمالات وأساليب التحليل المالي	53
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية	58
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية	58
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج	63
المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية	67
المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض	69
المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	69
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	75
المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القروض لدى البنك	76

خلاصة الفصل	85
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي الزناتي–	111-86
مقدمة الفصل	87
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	88
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	88
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	89
المطلب الثالث: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	92
المبحث الثاني: سياسة وإجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	94
المطلب الأول: الشروط الأساسية والوثائق الضرورية لمنح القروض	94
المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	95
المطلب الثالث: اهم القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	97
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية	101
المطلب الأول: الدراسة التقنية والاقتصادية	101
المطلب الثاني: الدراسة المالية	102
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	110
خلاصة الفصل	111
الخاتمة العامة	115-112
قائمة المراجع	119-116
الملاحق	126-120

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفروق الرئيسية بين أنواع القروض البنكية من حيث الأجل	20
02	الميزانية المالية المختصرة	60
03	نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة	60
04	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	65
05	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	66
06	خصائص قرض التحدي وقرض الرفيق	97
07	جدول حسابات النتائج التقديري للسنوات السبع	102
08	الميزانية التقديرية المالية للسنوات السبع القادمة لجانب الأصول	104
09	الميزانية التقديرية لجانب الخصوم للسنوات السبع القادمة	105
10	الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول	105
11	الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم	106
12	حساب مؤشرات التوازن المالي	106
13	حساب النسب المالية	108

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط بياني يمثل الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	8
02	أصناف القروض	25
03	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	52
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	90
05	الهيكل التنظيمي لوكالة وادي الزناتي	91

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	ملف قرض الرفيق
02	ملف قرض التحدي
03	ميزانية الأصول
04	ميزانية الخصوم
05	جدول حساب النتائج

مقدمة عامة

يقاس الاقتصاد بمدى فاعلية المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لا يتجزأ منه، ومن بين هذه المؤسسات المالية "البنوك" والتي تعتبر من القطاعات الهامة التي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، كما تتمثل وظيفتها الأساسية في قيامها بجمع المدخرات في شكل ودائع ومنح القروض التي تعتبر من أهم أعمال المصرفية التي تقدمها البنوك وفي نفس الوقت عملية حساسة تجعلها تقوم بالدراسة الدقيقة لاتخاذ قرار منح القروض بإحدى طرق القياس المعروفة من بينها التحليل المالي، والذي يعد من أهم الموضوعات في حقل المؤسسات المالية والمحاسبية الاقتصادية، حيث يمكنها من تقييم عموم قراراتها المالية في منح القروض ومعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسات.

وأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، وقد أولت البنوك والمحللين الماليين أهمية خاصة للتحليل المالي إذ أنه يقوم بمعالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويتضمن التحليل المالي تفسير وتحليل معلومات التحليلية المحاسبية للقوائم المالية المنشورة وفهمها التي يجرى إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن إدراج الإشكالية التالية:

- ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك؟

تتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ماهو القرض البنكي وماهي المعايير التي تتبعها البنوك التجارية في منح القروض؟
- ما المقصود بالتحليل المالي، وفيما تكمن أهميته؟
- ما هي أهم مؤشرات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية اتخاذ قرار منح القروض؟

فرضيات الدراسة:

- القرض البنكي هو مبلغ معين من المال يمنحه البنك للعميل من أجل استخدامه لغرض ما، خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة، وتتمثل معايير منح القرض في شخصية العميل وسمعته وقدرته على السداد ومركزه المالي، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة والظروف المحيطة.

- التحليل المالي وسيلة فعالة تساعد البنك والمحللين الماليين على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث يبين نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لحلها.
- أهم مؤشرات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي يتم حسابها وتحليلها بناء على القوائم المالية التقديرية التي تساعدها على اتخاذ قرار منح القروض.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول أحد أهم المواضيع المالية التي ما يزال تطويرها وإثراء محتواها الشغل الشاغل للمفكر المالي باعتبارها وسيلة مهمة يتم بموجبها تحليل النتائج عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد المحللين الماليين والبنوك في عملية اتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على القروض البنكية وسياسة الاقتراض وطرق الوقاية من المخاطر البنكية.
- إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي وتبيين أهميته والقوائم المالية اللازمة للتحليل المالي.
- التعرف على مدى مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في عملية اتخاذ قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

منهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصل الأول والثاني باعتبارهما فصلان نظريان. هذا المنهج قائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم اعتماد منهج دراسة حالة في الفصل الثالث باعتباره فصل تطبيقي متمثل في دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والاطلاع على الوثائق المالية تخص مشروع محل الدراسة واستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية، ولتحليل البيانات والنتائج المتحصل عليها

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع لدراسته إلى أسباب موضوعية وذاتية متمثلة في:

- صلة الموضوع بالتخصص العلمي الذي ندرسه.
- اهتمامنا وميولنا الشخصي نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي.
- أردنا إبراز أهمية ودور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض في البنك.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص.
- صعوبة الحصول على الوثائق والقوائم المالية، ونظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والقروض البنكية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى العموميات التي تخص البنوك التجارية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى عموميات حول القروض البنكية، وفي الأخير المبحث الذي يتناول تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

الفصل الثاني: بعنوان التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار منح القرض لدى البنك، حيث يتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تمثل في: عموميات حول التحليل المالي، والمبحث الثاني: القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض، اما المبحث الثالث فجاء بعنوان التحليل المالي و اتخاذ قرار منح القروض في البنك.

الفصل الثالث: هو عبارة عن دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وتم فيه دراسة ملف القرض لمعرفة مدى تطبيق المؤشرات المالية للتحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض في البنك.

الفصل الأول

البنوك التجارية والقروض البنكية

تمهيد:

تحتل البنوك مكانة هامة حيث أصبح من غير الممكن الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها للغير، فالبنوك التجارية تعتبر من المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع ومنح القروض، حيث يعتبر ذلك من الوظائف الأساسية التي تقوم بها.

وبالرغم من تعدد سبل التمويل،إلاأن الطلب على القروض البنكية يبقى في تزايد مستمر، فالقروض تعتبر من أهم مصادر التمويل للأفرادوالمؤسسات، ولهذا تعمل البنوك على وضع إجراءات لتقييم العميل الطالب للقرض سواء كان فردا أو مؤسسة، عن طريق دراسة تحليلية مدققة للجانب المالي والجانب الغير المالي للعميل.

لذلك قمنابتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول :عموميات حول البنوك التجارية؛
- المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية؛
- المبحث الثالث: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

المبحث الأول :عموميات حول البنوك التجارية

إن حاجة الإنسانإلىإيجادأماكن لحفظ أمواله، دفعته إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

فالبنوك التجارية من المؤسسات المالية المتخصصة، تتميز ببعض الخصوصيات عن باقي المؤسسات، فقد أدت ومازالت تؤدي دورا هاما في التطورات الاقتصاديةوالاجتماعية للدول، كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا بهذه التطورات.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية:

إنأول من كان له الفضل في ظهور البنوك التجارية هم فئة الصيارفة في أوروبا وايطاليا، فقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررونها لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك التجارية وهي الإيداع .

عرف الإنسان ظاهرة التبادل وظهرت الأسواق ومعها التجار المتخصصون فازدهرت العمليات التجارية المختلفة، ونتج عنها فوائض نقدية كبيرة أدت بطائفة من التجار إلى البحث عن طريقة آمنة للحفاظ على الثروة من الضياع، فاتجهوا إلى الصيارفة والصاغة وحتى إلى بعض التجار ذوي القوة والأمانة والسمعة الطيبة، فكانوا يودعون كل الفوائض النقدية لحفظها مقابل عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها، وفي الوقت نفسه كان المودعون يحصلون من المودع لديهم على شهادات إيداع تثبت حقوقهم وتتضمن تعهدا من المودع لديه برد الأمانة عند طلبها في الحال كما ونوعا.

ففي البداية كانت هذه الشهادات تصدر اسميا وكانت تتداول عن طريق التظهير، لكن مع مرور الوقت وتزايد ثقة المتعاملين في مصدر هذه الشهادات أصبحت هذه الأخيرة شهادات لحاملها يتم تداولها

بمجرد التسليم، فيما بعد لاحظ المودعون لديهم أن قدرا قليلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملها إليهم للمطالبة باستردادها.

ومنه جاءت فكرة استغلال كل أو بعض الودائع العاطلة خصوصا وان هناك الكثيرين تتوفر لديهم الرغبة في الاقتراض للاستثمار، وبذلك أصبح الصاغة والصيارفة يقترضون من بعض الودائع التي لديهم ويدفعون بالمقابل نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القروض التي يمنحونها للمودعين، بعد أن كانوا في البداية يأخذون منهم عمولة الإيداع وهكذا تطورت الفكرة خطوة إلىالأماموازدادت تقدما من خلال تخصص الصاغة والصيارفة والتجار تخصصا تاما في عمليات تلقي الودائع ومنح القروض، وأطلقوا على أنفسهم لقب " المصارف."

وقد بدأت المعاملات في البداية عن طريق استعمال الودائع والسيولة، ومثلت هذه العملية أهم وظيفة من وظائف البنوك لدرجة أنها تعرف الآن ببنوك الودائع، واستطاعت البنوك التجارية عن طريق عمليات خلق الودائع خلق النقود الكتابية وزيادة حجم وسائل الدفع الموجودة في المجتمع، وان أول مصرف أنشئ كان في البندقية 1517 م، ثم بنك أمستردام 1609م، ثم بنك انجلترا 1694م، ثم بنك فرنسا 1800م[1].

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل بالنقود من اجل تحقيق الربح .

1. تعريف البنوك التجارية:

تتضارب التعاريف حول البنوك التجارية، فهناك عدة تعاريف نذكر منها :

[1] د. سلام عبد القادر عثمان،**القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر نموذجا)**، مكتبة الوفاء القانونية, 2017, ص245.

يعرف البنك التجاري على انه: "تلك المؤسسات التي تتيح خدمات متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرصا عديدة للمقرضين من خلال تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل"[1] .

وعرفت أيضابأنها: "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين الأشخاص الذين لديهم أموال فائضة والأشخاص الذين يحتاجون تلك الأموال"[2] .

"البنوك التجارية هي المؤسسات أوالمنشاة الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة الأمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل، وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وقد أطلق البعض عليها هي المؤسسات التي تقترض لتقرض وهذا القول يركز على الوظيفتين الأساسيتين للبنوك التجارية و هما قبول الودائع و تسليف الأموال"[3].

ويعتبر البنك التجاري كوسيط ينصب عمله على التعامل بالنقود، كما يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح و إنشاء وتحويل النقود، كذلك فان البنك يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، فهو يستعمل لممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود حيث تتوفر هذه المنتجات من خلال تنظيم معين و إجراءات موافقة[4].

2. أهمية البنوك التجارية :

[1] احمد حداد، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص114.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص14.

[3] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2013، ص34.

[4] Jean Luc suriguet, le contrôle comptable bancaire, tonne 1, 2014, p24.

تكمن أهمية البنوك التجارية من خلال ما يلي[1]:

- تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال لأصحابها عند الطلب وفي أي وقت أثناء تعامل البنك مع الجمهور؛
- تقوم البنوك بتمويل الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم قروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية مختلفة؛
- بدون وساطة البنوك يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر مالية؛
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة التي بحوزتها أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل

تشجيع الأسواق المالية الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.

المطلب الثاني: وظائف وأهدافالبنوك التجارية

أولا: وظائف البنوك التجارية:

يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية و أخرى حديثة وذلك كالاتي[2]:

1. الوظائف التقليدية:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص19.

[2] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2013، ص84.

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل، وخاضعة لإشعار)؛
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولliquidityوالربحية profitabilityوالضمان أوالأمنsecurity، ومن أهمأشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتماد المستندية؛
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات، والجوالات الداخلية منها والخارجية؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- المساهمة في إصدار الأسهم وسندات شركات المساهمة؛
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة .

2. الوظائف الحديثة:

- إدارةأعمالوممتلكات العملاءوتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي trust department؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ألا يتجاوزه؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلىالإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

الشكل رقم (01): مخطط بياني يمثل الوظائف الأساسية للبنوك التجارية

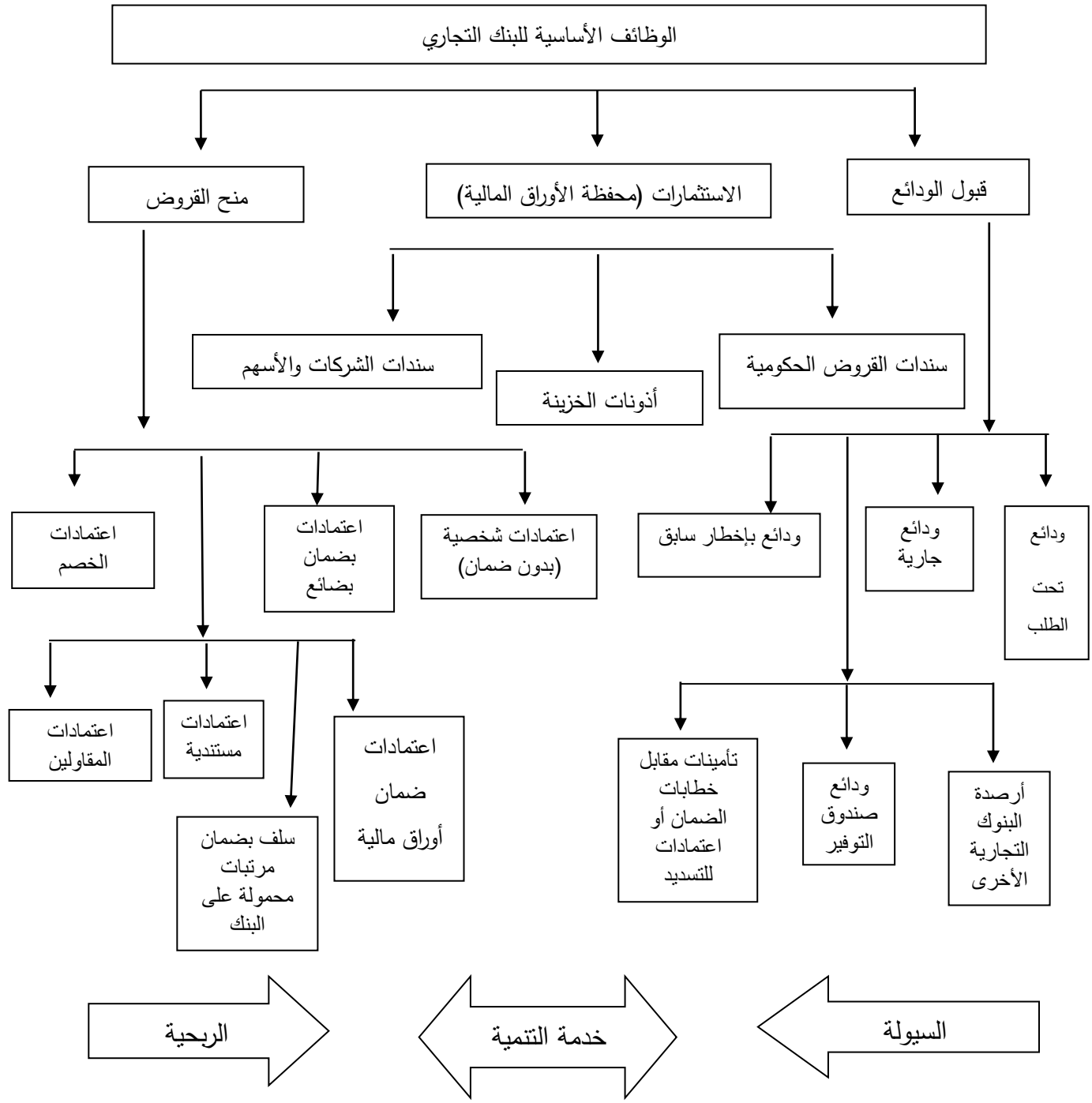

المصدر: د. إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر نموذجا)، مكتبة الوفاء القانونية, 2017, ص249.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية ثلاث أهداف رئيسية نلخصها فيما يلي[1] :

- **الربح:** تقوم طبيعة نشاط البنوك التجارية على أساس المتاجرة بالنقود، ويكون الغرض الأساسي من وراء هذه المتاجرة تحقيق أقصى الارباح الممكنة عن طريق استثمار موارد الصرف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها البنك التجاري لعملائه، ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي والنقدي،بالإضافةإلى العمولات والعوائد التي يحصل عليها المصرف لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدهما للآخرين.

وحصيلة الإيرادات الصافية للبنك بعد احتساب تكاليفه الكلية تمثل الربح الذي يحصل عليه وراء ذلك النشاط المتنوع ، لذلك فان ربحية المصرف تنعدم عندما تبقى النقود أو موارد المصرف عاطلة و غير مستثمرة، لكن المصرف عليه أنلايستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد مالية و نقدية لازمة لمواجهة حالات الطوارئ و مقابلة لمسحوبات المودعين[2].

إذن لابد أن يكون هناك وعي من طرف الإدارة البنكية في كيفية التصرف بالموجودات البنكية، كأن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للبلد، فان كان انتعاش اقتصادي تتجه البنوك نحو استثمار موجوداتها في مجالات عالية المخاطر بمردود كبير، وفي حالة الركود الاقتصادي فإنها تحاول الابتعاد

[1] د. إسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] ناظم محمود نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار زهوان، عمان، 1999، ص 166.

عن الاستثمار في المجالات ذات المخاطر الكبيرة والمردود المرتفع، فتتجه نحو الاستثمارات ذات الضمان الأكبروالمخاطر الأقل .

- **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنوك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثمة ينبغي على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها في أية لحظة .وتعد منأهم السمات التي تتميز بها البنوك التجارية عن منشاة الإعمالالأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشاة تأجيل سداد ما عليها من المستحقات ولو لبعض الوقت فان مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للخطر .

لأجل هذا لابد من وجود سياسة متوازنة لتشجيع الودائع، والثقة من جانب والقيام بالتوظيفومنح الائتمان من جانب آخر .

- **الأمان:** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ تزيد نسبه إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المالفإذا زادت الخسائر عن ذلك تكون النتيجة هي إعلانإفلاسه، لذا فهو مجبر على تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساسأنرأس المال الصغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي[1]:

[1] د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 31-32.

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1. البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى. وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها .

وتقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان القصير والمتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية .

2. البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أوإقليم محدد .

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة .وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

ثانيا: من حيث حجم النشاط:

وتنقسم الى:

1. بنوك الجملة :

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى .

2. بنوك التجزئة :

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم .وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل

بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك،والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

ثالثا: من حيث عدد الفروع :

وتنقسم الى:

1. البنوك ذات الفروع :

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع .

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي .

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فاقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض.

وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجلوكذلك طويلةالأجل ولكن بدرجة محدودة .

2. بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق إعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

3. **بنوك المجموعات :**

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي .وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

4. البنوك الفردية :

تقوم هذه البنوك على ما يتمتعأصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة الرأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات القصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر .

ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي.

5. البنوك المحلية :

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين، الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية:

تلعب القروض دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك لأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الفردية أو المعنوية، وتمثل أهمأوجه استثمار الموارد المالية، إذ تعد الجانب الأكبر من الأصول، كما تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات، ونظرا لكونها في غاية الأهمية، فانه من المنطقي أو يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لها.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية

هناك تعاريف متعددة للقروض البنكية، وهذه التعاريف نجدها مختلفة فيما بينها.

أولا: تعريف القروض البنكية

القرض لغة:

"يقال فلان اقرض فلان، أيأعطاه نقودا، واصلها الائتمان فلقد اعتبره أمينا و جعله محلا للثقة، وكلمة قرض باللاتينية هي crédit :التي تعني منح الثقة"[1].

القرض اصطلاحا:

"هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض"[2] .

القرض بالمفهوم الاقتصادي:

[1] شاكر القز وبني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 90.

[2] Michelle de morgues, **la monnaie système financière théorie monétaire**, économico, paris, 1993, p 178.

"هو قياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل، أو هو المبلغ المدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفرادأو المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي معين في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محددة مسبقا"[1].

و يتعرض البنك التجاري عند منح القروض إلى خطر الائتمان لذلك فان إدارة محفظة القروض تعد احد الأنشطة و الوظائفالأساسية بالنسبة لأنشطة و عمليات البنك التجاري و لاسيما أن القروض تمثل المحور الأساسي الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث يتحقق حوالي ثلثي إيرادات البنوك التجارية من نشاط القروض[2].

ولكي تكون البنوك قادرة على منح الائتمان (القروض لطالبيه) فان البنوك في الواقع تقترض أولا من المدخرين من خلال الودائع المختلفة التي يودعها الأفراد مقابل فائدة عليها، ومن ثم تقوم البنوك بإعادةإقراضها للمستثمرين و هكذا تصبح البنوك هي الجهات المقرضة و بينما المستثمرون هم المقترضين من البنوك[3].

ثانيا: أهمية القروض البنكية

وبصفة عامة يمكن إبرازأهمية القروض البنكية من خلال النقاط التالية[4] :

- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك في الحصول على إيراداتهإذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته؛
- تعد من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول .
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات؛

[1]مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة العربية، مصر، 1985، ص 213.
[2]د. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص57.
[3]محمد احمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص124.
[4]عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص104.

- منح القروض يساهم في نمو النشاط الاقتصادي ورخاء المجتمع، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية والتي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوىالمعيشة.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع القروض البنكية

أولا: وظائفالقروض البنكية

للقروض ثلاث وظائف رئيسية نذكرها فيما يلي[1]:

- **وظيفة تمويل الإنتاج:**

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدرا ضخما من رؤوس الأموال، ولما كان من المعتذر على كل المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة، أصبح اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجيةوالاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعاتوالأفراد .

- **وظيفة تمويل الاستهلاك:**

المقصود بوظيفة الاستهلاك، هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها آجلا، إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة .

- **وظيفة تسوية المبادلات:**

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم، تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع على الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003، ص 62-63.

إجماليمكونات عرض النقد، ويعني استخدام القرض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها البنوك لعملائها كحسابات الجارية المدينة والسحب على المكشوف، تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسوياتها.

ثانيا: أنواع القروض البنكية :

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة:

التصنيف الأول: تصنيف القروض حسب موضوع التمويل

وتنقسم بدورها إلى قسمين القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال، والقروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار .

أ- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال التي تتميز بالتكرار، وهي قصيرة من حيث المدة الزمنية التي لا تتعدى 12 شهرا، كالتخزين، الإنتاج، التوزيع، وجني المحصول، وتصنف هذه القروض إلى ثلاث مجموعات، وكل مجموعة تحتوي على إشكال متعددة[1].

1. القروض العامة :

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتلجا المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي[2]:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 406.

- تسبيقات على الحساب الجاري للمنشاة على البنك: وتتمثل هذه الوضعية في قيام البنك بالسماح للمنشاة صاحبة الحساب الجاري يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد يتفق عليه، أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا؛
- تسهيلات الصندوق:وهي القروض التي تمنحها البنوك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، حيث تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلىأن يتم التحصيل لصالح الزبون؛
- السحب على المكشوف:طريقة تمويلية يمنحها البنك للمنشأة التي تكون عادة من عملائه الدائنين فيسمح لها باستخدام أموالأكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما وسنة؛
- قروض الربط؛
- قروض الموسم:الطبيعة الموسمية للعديد من نشاطات المؤسسة كالشراء والإنتاج والبيع، تجعل المؤسسة في حاجة إلى قروض تتلاءم مع هذه الميزة والموجهة لتمويل التكاليف المختلفة المرتبطة بدورة الإنتاج الموسمية.

2. القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتضمن ثلاثة أنواع وهي[1]:

[1] العربي عمر، عبد الله ياسين، **القروض البنكية وإجراءات منحها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، آكلي محند اولحاج، البويرة، دفعة 2008-2009، ص 16.

- تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها؛
- تسبيقات على الصفقات العمومية؛
- الخصم التجاري.

3. **القرض بالالتزام:**

إن القرض بالالتزام لا يتجسد في إعطاءأموال حقيقية، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك لعميله لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، والبنك ملزم هنا على السداد إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، ونميز فيها ثلاث أشكال و هي كالآتي[1]:

- الضمان الاحتياطي؛
- الكفالة؛
- القبول.

ب-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

يشمل هذا النوع كلا من القروض متوسطة الأجلوالقروض طويلةالأجل، وتستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، إيالأصول الثابتة، ووسائل العمل داخل المؤسسة .

1- عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات :

يتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات وهما كالتالي[1]:

[1]إسماعيل احمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 254.

- **القروض المتوسطة الأجل:**

توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ونظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الاموال ناهيك عن المخاطر الاخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن ان تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن ان تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

- **القروض طويلة الأجل :**

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات، نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد.

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات الخاصة بأنواع القروض حسب الأجل:

جدول رقم 01: الفروق الرئيسية بين أنواع الائتمان المصرفي من حيث الأجل

وجه المقارنة	قرض قصير الأجل	قرض متوسط الأجل	قرض طويل الأجل
البنوك المانحة	بنوك تجارية	بنوك متخصصة	بنوك متخصصة
مدة السداد أو اجل الاستحقاق	حتى سنة	حتى 7 سنوات	حتى 10 سنوات
طريقة احتساب الفائدة	فائدة مركبة	فائدة بسيطة	فائدة بسيطة
طريقة السداد	سداد تدريجي أو دفعة واحدة	إقساط دورية (ربع أو نصف سنوية)	إقساط دورية (ربع أو نصف سنوية)

[1]إسماعيل احمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 257.

الغرض من منحه	تمويل نشاط تجاري و رأس مال عامل	تمويل أصول رأسمالية و إنتاجية	تمويل أصول رأسمالية طويلة الأجل
الضمانات المقدمة	ضمان شخصي؛ بدون ضمان؛ كمبيالات؛ بضائع؛ اعتمادات؛ أوراق مالية.	ضمانات عينية مثل: رهن تجاري رهن عقاري	ضمانات عينية مثل: رهن تجاري رهن عقاري

المصدر: احمد عبد العزيز الألفي؛ الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، 1997، ص33.

2- القرض الايجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات أو معدات أوأيةأصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على إقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[1] .

التصنيف الثاني: القروض حسب الغرض:

وتنقسم إلى:

1. قروض استهلاكية:

وتهدف إلى التمكن من الحصول على سلع استهلاكية بقصد الإشباع المباشر للحاجات مثل تمويل شراء البضائع، الخدمات الاستهلاكية، شراء مواد استهلاكية على أساسأن يسددها في نهاية الشهر، وهو يعتبر أداة فعالة تستعمل لتشجيع الاستهلاك أو الحد منه، وهذا حسب مؤشرات السياسة الاقتصادية[2].

[1]إسماعيل احمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 259.

[2]زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، مصر، 2008، ص97-99.

2. قروض إنتاجية:

ويقصد به القرض الذي يهدف إلى زيادة النشاط الاقتصادي، أي يكون غرضه زيادة أو تحسين الإنتاج، وتمويل الاستثمارات كتحسين الموجودات الثابتة كشراء مصنع أو آلات .

3. قروض تجارية:

هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، المنتجين والتجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتمثل القروض الإنتاجية نسبة كبيرة من استثماراتهم، لان معظم هذه القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير.

4. قروض استثمارية:

تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة، تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب لأجل سماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضاللأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية[1].

5. قروض بالمضاربة:

يستعملها المضارب الذي يراقب تبادلات الأسعار ويسعى للاستفادة من هذه التبادلات في شراء الأوراق المالية أو البضائع المتوقع ارتفاع أسعارها، وقد يبيع موجودات لا يمتلكها حاليا على أساس التسليم في المستقبل ويقبض ثمنها، ثم يشتري موجودات بعد ذلك بأسعار مناسبة لكي يفي بالتزاماته، وبذلك يكون قد حصل على فرصة ائتمانية ثم الاستفادة منها .

التصنيف الثالث:القروض حسب معيار الضمان:

تمنحها البنوك التجارية لعملائها لتمويل عملياتهم التجارية قصيرة الأجل وهي[2]:

[1]شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]سامي خليل، الاقتصاد النقدي والمصرفي، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، 2001، ص 493.

1. قروض بدون ضمان:

فالمقترض الذي تكون سمعته المالية معروفة ومركز الائتمان مرتفع بدرجة كافية فان البنك سيشعر أن الائتمان لمثل هذا النوع من العملاء فيه الضمان الكافي وان القرض سوف يسدد وان ليس من الضروري طلب رهن كضمان

2. قروض مكفولة بضمان شخصي:

ويتم ذلك بقيام شخص خلاف المقترض بكفالة المقترض والتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع وعادة يكون شخصا يتمتع بثقة البنك المقرض حيث يعتمد على متانة المركز المالي للعميل كضمان لسداد القرض.

3. قروض مكفولة بضمان عيني:

وبدورها تنقسم إلى :

- قروض بضمان بضائع:

حيث يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتامين عليها، وألا تكون أسعارها عرضة لذبذبات شديدة، وان تكون وحدات السلع متجانسة ...

- قروض بضمان أوراق مالية:

وهنا يودع الزبون أوراق مالية لدى البنك (كالأسهم والسندات (حيث تكون هذه الأوراق جيدة وسهلة التداول ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية .

- قروض بتأمين كمبيالات:

وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمر من أشخاصآخرين معروفين للبنك .

- القروض بضمان عقاري:

قد يمنح القرض برهن عقاري، قد يكون مستخدما لأغراض تجارية أو غير مستخدم على أن يكون هذا العقار مسجلا رسميا .والبنوك التجارية لا تتحمس للضمان بالأشياء غير المنقولة (كالعقارات و الأراضي وغيرها)خوفا من الوقوع في إشكاليات البيع عند الإعسار للمدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة، لذا تركز البنوك على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إعسار المدين لسداد القرض[1].

والشكل الموالي يوضح باختصار أصناف القروض.

شكل رقم (02): أصناف القروض

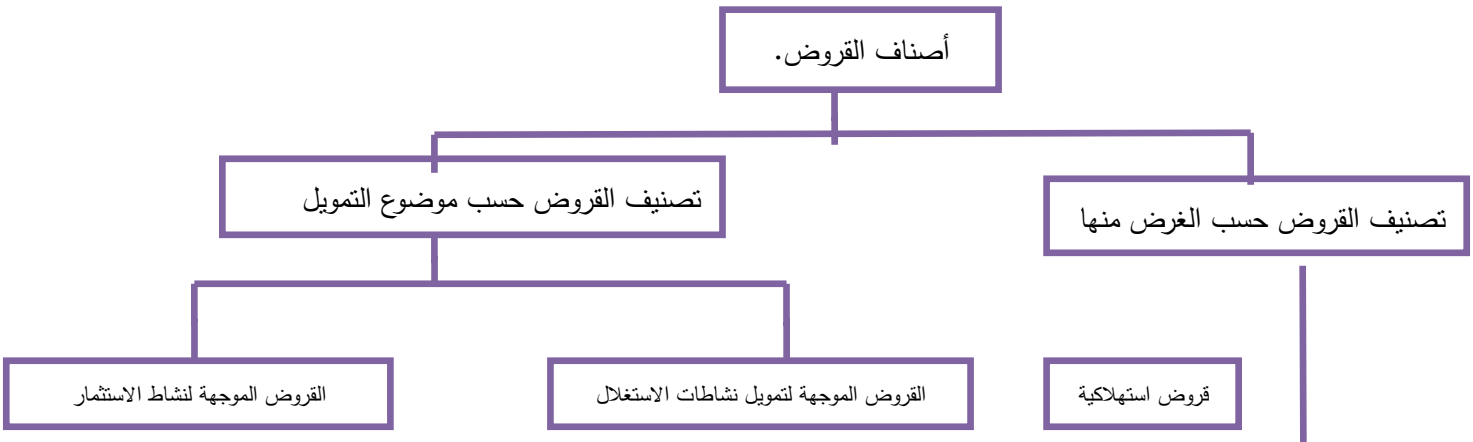

[1] جميل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية، 2007، ص 343.

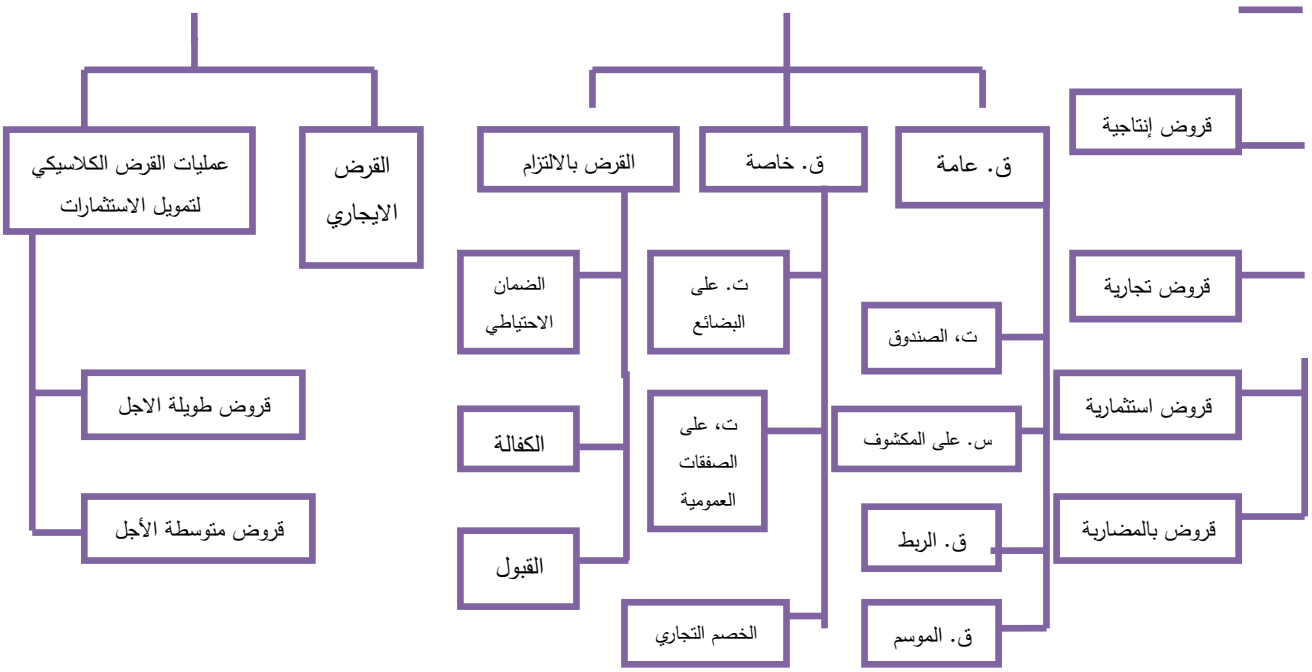

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، مصر، 2008، ص99.
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص96.

المطلب الثالث: تعريف، مكونات وأهداف سياسة الإقراض

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة للإقراض والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الائتمان في البنك، وتستند القروض إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض بهدف تجنب المخاطر المترتبة عن هذه العملية .

أولا: تعريف سياسة الإقراض:

تعرف سياسة الاقراض على أنها: " مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة و منح التسهيلات الائتمانية، وأنواعالأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعهاوأجالها الزمنية، وشروطها"[1].

و يقصد بالسياسة الاقراضية:"مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءاتالإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الاقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند البحث عن تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها"[2].

كما يمكن تعريف سياسة الإقراضبأنها: "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بحجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها. إضافة إلى ذلك فان سياسة الإقراض في البنك في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وان تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض"[3] .

ثانيا: مكونات سياسة الإقراض

تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافهومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيهاسياسة الإقراض وهي :

1. حجم الموارد المالية المتاحة للبنك:

ويأتي في مقدمتها ودائع العملاء بأنواعها المختلفة " ودائع جارية، ودائع توفير، ودائع لأجل" سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، ثم تأتي بعدها القروض التي يحصل عليها البنك من

[1]صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 20.
[2]منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 2002، ص 235.
[3]عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، ص 118-119.

المصادر الأخرى، ثم رأس المال ومكوناته بعد ذلك، ويحرص البنك عادة على مراعاة طبيعة آجال الودائع مع فترات القروض التي يمنحها لعملائه، كما انه يراعي بحرص عند قيامه بتحويل ودائعه من عملة إلىأخرىلإقراضها، إذ يتعين عليه التحوط ضد مخاطر تغيرات أسعار الصرف.

2. حجم القروض المطلوبة:

بعد أن تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الموارد المتاحة، وبعد تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي يتعين الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وبعد تحديد القدر المطلوب لمواجهة توقعات السحب على الودائع من جمهور المودعين يمكن تحديد الحد الإجمالي المستهدف للإقراض، وتنص سياسة الإقراض عادة على أن لا يتجاوز القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة في أي لحظة زمنية نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به الودائع وعلى الظروف الاقتصادية السائدة، ففي فترات الرواج ينبغي على إدارة البنك تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شأنه إضعاف مركز البنك من حيث السيولة، وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة، وقد تضع البنوك حدا أقصى لحجم القرض الذي تمنحه للعميل الواحد حتى يتجنب البنك المخاطر التي قد يتعرض لها العميل ويعرض أموال البنك لمخاطر عدم الدفع، ويكون الحدالأقصى في العادة نسبة من رأس مال البنك واحتياطاته[1] .

3. طبيعة الضمانات المقدمة:

ومدى ملاءمتها لتغطية قيمة القرض الممنوح، ومدى إمكان تحويلها بسهولة إلى نقد سائل لسداد القرض في حالة تعثر المقترض في السداد ما يضطر البنك معه في استرداد حقوقه من الضمان المقدم .

4. الغرض في القرض:

[1] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 254-256.

تختلف معاملة البنوك لطلبات الاقتراض التي تقدم لها باختلاف الغرض من القرض، إذ ترحب البنوك بطلبات الاقتراض التي تستخدم في تمويل رأس المال العامل الذي يتمثل أساسا في المخزون السلعي والسلع في مرحلة الإنتاجوأوراق القبض كما أنها تقبل على تمويل العمليات المتعلقة بالتجارة المحلية أو الخارجية ولا تستجيب لطلبات الاقتراض التي ترتفع فيها نسبة المخاطرة، كان يطلب القرض لتمويل أصولا ثابتة تتطلب تمويلا طويل الأجل.

5. ربحية القرض:

أن تحقيق الربح للبنك من مباشرة نشاطه يعتبر من الأهداف الرئيسية بالنسبة له، ومن ثم فانه يتعين عليه حساب تكلفة الأموال التي يقرضها لعملائه بحيث تزيد الفوائد المدينة التي تحتسب على القرض والعمولات المحصلة تكلفة موارده المالية (الفوائد الدائنة التي يدفعها للمودعين بالإضافةإلى النفقات الإدارية كتكلفة العمالة والأجهزةوالآلاتوالإيجار... الخ).

6. السياسة النقدية:

التي يضعها البنك المركزي عند مباشرته لدوره الرقابي على الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها، والذي يستخدم فيها أدواته والتي يتعين على البنوك التجارية الالتزام بها .

7. تحديد مستندات القرض:

قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وان كانت تختلف قليلا من بنك لآخر، إلا انه يمكن إجمالإيجازأهمها فيمايلي:

- طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه .
- بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات وغالبا لا يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات .
- بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل .

- مستندات ملكية الضمانات المقدمة من طرف العميل، ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو نسخ عنها.

ثالثا: الأهداف والعوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

1. أهداف سياسة الإقراض:

تتعدد أهداف سياسة الإقراض في البنوك ويمكن ذكر أهمها فيمايلي[1]:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه؛
- ترشيد قرار الإقراض للبنوك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الإقراض بالبنوك؛
- ضمان عائد مناسب مرضي للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الارباح وتنمية نشاط البنك بصورة مستمرة.

2. العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتأثر سياسة الإقراض بعدة عوامل من أبرزهاما يلي[2]:

- **الظروف والأوضاع الاقتصادية:**

إن الطلب على مختلف أنواع القروض المصرفية يتأثر بدورة النشاط الاقتصادي في مجتمع ما وهذه الأخيرة غالبا ما تنطلق مباشرة بعد دورة نشاط البنك، إذتبدأإجراءاتإعداد القروض قبل استلام طلبات الإقراض .

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 211.

[2] د. إسلام عبد القادر عثمان، **القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر كنموذجات)**، مكتبة الوفاء القانونية, 2017, ص28.

- **موقع البنك:**

يلعب موقع البنك دورا بارزا في تحديد نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة .

- **تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان:**

يمثل حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرتها على توفير الموارد اللازمة، حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه تكلفة آخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الحدي من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر، كما يؤدي كبر حجم البنك إلى زيادة مرونته في توظيف الموارد بشكل أفضل، بالإضافةإلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض، واعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة وذلك بغرض وضع الإطارالأساسي المتعلق بمنح القروض.

المبحث الثالث: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي، فقد أصبحتالبنوك تواجه مخاطر بنكية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلىآخر، لذلك فان حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره بعوائد مرضية ومخاطر متدنية .

وتتمثل مخاطر تقديم القروض في عدم تأكد المقرض من قيام العميل بسداد القرض ومع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها لذلك تهتم إدارة البنوك بتحديد حجم المخاطر المحيطة بالقرض وطبيعتها إلىأقصى قدر ممكن،لأنها تمثل إحدىالأسس التي يعتمد عليها البنك في تحديد شروط الإقراض

وحتى يقوم البنك بتقديم قروض بأقل مخاطرة عليه تبني تقنيات ليقوم بعملية اتخاذ القرار في منح القروض البنكية .

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ قرار الإقراض :

لتقديم تعريف لعملية اتخاذ قرار الإقراض يجب قبل ذلك التعريف بالقرار وعملية اتخاذ القرار.

يعرف القرار على انه: "اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينهم"[1].

ويعرف أيضا على انه:"اختيار بديل من بين البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف حل مشكلة، انتهاز فرصة"[2].

وتتطلب عملية اتخاذ القرار الاقراضي دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال، لذا لابد منأن يقوم موظف الإقراض بدراسة الملف الاقراضي للعميل من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة به، وبذلك يستطيع الموازنة بين العائد والمخاطرة والتكلفة المحتملة للقرض المطلوب والوقوف على مدى مطابقة هذه الحالة مع السياسة الاقراضية للبنك من عدمها.

المطلب الثاني: معايير واجراءات منح القروض البنكية

أولا: معايير منح القروض البنكية

وتتمثل في العوامل الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند دراسة وتحليل طلب الحصول على قرض من البنك والتي تؤثر على منح القرض حاليا ومستقبلا وتتمثل هذه المعايير في :

[1]كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 15.

[2]محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص 105.

1. **القدرة الافتراضية لطالب القرض:** لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد لطالب القرض أو العميل وإنماأيضابأهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القصر لأهداف معينة ولكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك وإنهم لا يسالون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد وكذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص، فانه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسئول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته، أماإذا كان القرض لشركة أموال، فلا بد من دراسة سمعة الشركة ويجب على إدارة الشركة أن يوقع العقد المدير المسئول[1] .
2. **السمعة:** تعني في مجال الإقراض معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق فرجل المبادئ والأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانةوالإخلاص، الحكمة والمثابرة، ولكن على أي حال يصعب التحقق من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة، فمن المحتمل أن شخصا ما لا يملك هذه الصفات ولديه الرغبة في التزاماته لذلك تفيد تصرفاته ومعاملاته السابقة في معرفة مدى رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي بهذه الالتزامات[2].

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والاستحداث**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص153.

[2] عبد القادر علا نعيم وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، الأردن، 2012، ص 168-169.

3. **القدرة على توليد الدخل(رأس المال):**إذا كان منتظرا أداء القرض من الارباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباحأو دخل في المستقبل تكون كافية لأداء هذه الالتزامات وعلى العموم تدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي[1] :

- الارباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض؛
- مبيعات الأصول الثابتة؛
- بيع المخزون السلعي؛
- الاقتراض من الغير على أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد، فقد يتم سداد القرض من حصيلة الأصل الخاص، ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوبإلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقة البنك بعملائه.

4. **درجة ملكية الأصول (الضمان المقدم)** : يجب أن يمتلك المنتج أحداثالآلاتوالأجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لابد أن يكونلديه مخزون من البضائع ووسائل لجذب العملاء لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضامن له، ويعتبر صافي الثروة (رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة)وحجمه مقياسا لمتانة المركز المالي والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك فحجم ونوعية هذه الأموال التي تمتلكها المؤسسة تعكس ذكاء وفطنة الإدارة بحيث تستخدم بعض هذه الأموال كضمان في حالة عدم كفاية الارباح ويقلل هذا

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 164.

من المخاطر التي يتعرض لها البنك ورغم توفر هذه الضمانات فان البنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات[1].

5. **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسال عنها في هذه الحالة فقد تتوفر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح القرض، لذلك يجب على إدارة القروض التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل[2].

ثانيا: إجراءات منح القروض

تمر عملية منح القرض بعدة إجراءات، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. جذب العملاء:

ينبغي على البنك البحث عن القرض بالدراسات المكتبية والميدانية، والذهاب إلى العملاء والتعرف إلى احتياجاتهم التمويلية، بدل انتظارهم حتى يأتواإليهاودعوتهم للتعامل معه في الجرائد، ويلعب التسويق المصرفي دورا هاما في جذب العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك[3] .

2. تقديم الطلب:

يجب أن يتضمن طلب القرض جميع البيانات الأساسية التي تسرع عملية التحويل وصناعة القرارات، ولا بد أن يشمل الطلب أيضا قدر الإمكان على خطة مدروسة للتقليل من عملية الحصول على

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الحكومة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص 62.

معلومات مضافة بعد ذلك، ولتسهيل مهمة التقييم ينبغي على طالب القرض كتابة نقاط الضعف منذ البداية، ويتم إدخال المعلومات بطريقة تسهل استخدام الحاسوب[1] .

3. الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنوك وخاصة من حيث غرض القرض واجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسئولين في البنك، والتي تبرز شخصية هذا العميل وقراراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تفسر عنها زيادة المؤسسة، وخاصة من حيث أصولها وظروف تشغيلها، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن اتخاذ قرار مبدئي، إما الاستمرار بدراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل .

4. التحليل الائتماني للقرض:

الهدف من هذا التحليل هو معرفة درجة المخاطر ومدى الربحية، انطلاقا من المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، كذلك لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته، سمعته وقدرته على سداد القرض، بناءا على المعلومات السابقة ومدى ملائمةرأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافةإلى العوامل المختلفة التي يمكن إن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة .

5. التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب، بناءا على المعلومات التي تم جمعها والتحليل المالي للفوائد المالية وخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض،

[1] المرجع نفسه، ص 63.

الغرض الذي يستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر سداده، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والمعلومات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوضبين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما[1].

6. اتخاذ القرار:

بعد الانتهاء من مرحلة التفاوض، يتم إما قبول العمل للتعاقد أو عدم القبول بشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتطلب البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة الاقتراض، معلومات من السلطة الائتمانية المختصة، حينئذ تبدأ إجراءات التعاقد وفي حضور المستشار القانوني يوقع العقد .

7. صرف قيمة القرض:

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان، يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل .

8. متابعة القرض الممنوح:

يقوم البنك بالمتابعة الدورية للقرض الممنوح للضمان التام للعميل، كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة .

9. تحصيل القرض:

يتم تحصيل القرض من قبل البنك عند اجل الاستحقاق حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف الطارئة والتي تتمثل في الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد، أو تجديد القرض مرة أخرى.

المطلب الثالث: مخاطر القروض وطرق الوقاية منها

[1] محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 279.

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي، وتتمثل مخاطر تقديم القروض في عدم تأكد البنك من قيام العميل بسداد القرض مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق.

1- تعريف المخاطر:

يمكن تعريف المخاطر على أنها:

"حالة يكون فيها إمكانيةأن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة، أما مخاطر القروض البنكية فهي متعددة، إلاأنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي وان حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب قدرته على التنبؤات والإجراءات الوقائية وأساليب المواجهة في الوقت المناسب"[1].

2- اسباب حدوث المخاطر البنكية

ويعود حدوث المخاطر البنكيةإلى عدة أسباب منها[2] :

- **إفراط العميل في تمويل نشاطاته:**

تحدث هذه الحالة عندما يزيد المقترض من موارده زيادة مفرطة، ويحاول أن يدعم الكثير من العمل بالقليل من التمويل الرأسمالي، ويتمثل هذا الإفراط في زيادة الاعتماد على الائتمان الايجاري والقرض البنكي، بهدف الزيادة السريعة في مستويات المخزون وحسابات المدينين التي لم تسدد بعد، فالعميل الذي يعتمد بشكل متزايد على القروض، سيعاني في النهاية من أزمة تدفق نقدي، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى عدم تسديد المستحقات اتجاه البنك .

- **الإهمال من طرف البنك:**

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم اداء البنوك التجارية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص17.

[2] فريد راغب النجار، **ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2000، ص33.

ويعني فقدان أو قلة المتابعة الجيدة من جانب البنك للمشروع الممول، وعدم وجود بيانات دورية على سير أوضاعه، فالبعض من مسئوليات لتسهيلات البنكية يعتقدون أن مسؤولية البنك تنتهي عند منح القرض للعميل طبقا للأصول والقواعد المصرفية، وينتظرون حلول اجل الدين لمطالبة العميل بالسداد .

- **ضعف تسيير النشاط من طرف العميل:**

ويقصد بها فقدان القدرة الإدارية والمالية والفنية على إدارة العمل، كحدوث اختلاسات أو تضخم للمصروفات على نحو يؤثر على الارباح، أو الانسياب الإداري (وجودإدارة غير كفأه)، كذلك وقوع أخطاء فنية في التنفيذ أو التأثير فيه مما يؤدي إلى سحب المشروع، أو هبوط مستوى جودة المنتج وسوء تصريفه .

- **شخصية العميل :**

رغم الدراسة التي يقوم بها البنك لهذا العنصر، والذي يتمثل في كل من التكوين الشخصي، الأخلاق، الوضع الاجتماعي، ومدى استعداد العميل للوفاء بالتزاماته، إلا انه قد يقع في خطر عدم التسديد من خلال عدم قدرته على اكتشاف نية العميل الحقيقية، فهناك من العملاء من يصطنع شخصيته بغية الحصول على القرض، وبمجرد استلامه يتهاون في تسديده .

- **تدخل الدولة :**

يؤثر تدخل الدولة المفاجئ على العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة، كرفع الدعم المقرر على السلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري، أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية أو تخفيض هامش الربح المقرر .

- **التسرع والمنافسة من قبل البنك :**

يمكن إن يتخذ البنك قرارا افتراضيا خاطئا، بسبب المنافسة مع البنوك الأخرى، من اجل الحصول على أكبر عدد من الزبائن، وبالتالي الحصول على أقصى ربح ممكن .

- **الظروف الاقتصادية:**

إن الطلب على الائتمان المصرفي يتوقف على الحالة الاقتصادية المحيطة بالبنك والعميل، إذ يتوقف الائتمان المصرفي على هيكل الودائع المصرفية والطلب على السلع والخدمات التي يبيعها العميل المقترض، فالكساد والركود والانتعاش والنمو تؤثر على دورة حياة الائتمان المصرفي الجديدة، وان البنوك من أكثر المنظمات تأثرا وحساسية بالظروف الاقتصادية، فهي مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي.

3-طرق الوقاية من مخاطر القروض

في حالة إذا لم يسير البنك مخاطره بشكل محكم خلال ممارسته لعملية منح القروض، فانه سيواجه مخاطر تختلف حدتها حسب قيمة التمويل الذي قدمه، ومن اجل التقليل من حدة هذه المخاطر فانه يستعين بالتسيير الذاتي للحوادث وشركات التأمين، وتقسيم القروض، والمراقبة والحيطة والحذر، و نبينها فيما يلي[1]:

- **السير الذاتي للحوادث :**

يتمثل في إجراءات التذكير التي لها أهداف مختلفة، يستعمل من طرف المؤسسات التي تعرضت لتأخيرات في الدفع من طرف الزبائن وهذا بإرسال رسالة تذكير للزبون، وهذا قبل وصول وقت الاستحقاق للتذكير بان هناك فاتورة دفع بتاريخ الاستحقاق بين المصدر الواعد والتعليمات الموجودة .

- **وضع وكالات التامين على خطر القرض:**

وهذا من خلال :

- **الاحتفاظ بحقوق المأمن عليه (حمايته):**

[1] الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 120-121.

على المصدر إعلان شركة التامين بالتأخر في دفع أو انهيار مكانة المشتري فإذا كان هناك تأخير في الدفع بثلاثين (30) يوما، عليه إيقاف كل إرسال البضائع، هذه العمليات هامة جدا لحماية حقوق المصدر

- **طلب التدخل:**

بهذه الوسيلة يطلب المصدر لشركة التأمين التدخل إلى جانب المشتري، من الممكن إرسال رسالة تذكير للحصول على المبلغ المستحق بنفسه، ومن هنا يجب التذكير أن تاريخ الملف يبين نقطة الانطلاق وآجال التأخير .في حالة طلب التدخل من طرف المصدر، فعلى هذا الأخير تقديم كل الملفات الخاصة بالعملية .

- **متابعة الملف :**

عند ظهور خطر تأخير الدفع، على المصدر المؤمن عليه تحضير المحجوزات والمخزونات اللازمة .عند وصول تاريخ الاستحقاق فان المأمن يتقرب من شركة التأمين لمتابعة عملية التسديد، وهذا لا يمنع المصدر من معرفة وضعية زبونه يوميا .رغم دفع التعويض او الدفع الكامل للمبلغ المستحق لا يمكن قفل القضية، لان الفوائد التي تتحصل عليها شركة التأمين تقسم مع المصدر بالنظر إلى قيمة المبلغ المستحق وقيمة المبلغ المعوض .

- **التقليل من المخاطر عن طريق التقسيم :**

يتمثل تقسيم المخاطر أحد المبادئ الأساسية في توزيع القروض المصرفية فيقلل من المخاطر بتوزيع أو تقسيم تمويله على أكبر عدد ممكن من المؤسسات طالبة القرض، وبذلك زيادة عدد الزبائن المحتملين وزيادة حجم القروض المحتمل توزيعها .

- **التقليل من المخاطر عن طريق المراقبة من طرف اللجنة**

تنشأ على مستوى البنك المركزي لجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، تتكون من قاضي المحكمة العليا ويترأس اللجنة محافظ بنك الجزائر، ويختاران حسب كفاءتهما البنكية والقانونية، حيث تضمن الأمر 03-11 في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض التعليمات القانونية، ومن بينها تحديد المقاييس والنسب المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها والسيولة والقدرة على الوفاء .

- **احترام الحيطة والحذر**

يفرضها البنك المركزي ويجب على البنوك التجارية احترامها وفق التعليمة رقم 94-74 في 24 نوفمبر 1994، تهدف إلى عقلانية تسيير البنوك والمؤسسات المالية بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة وترتيب الحقوق حسب درجة خطورتها، وتكوين المؤوناتوإدماج الديون التي لم تسدد بعد والتي تغطيتها مضمونة أيضا.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما تطرقنا اليه حول البنوك التجارية و القروض، يمكننا القول بان البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع و منح القروض الذي يعتبر النشاط الأساسي لعمل هذه البنوك، حيث أصبحتهذه الاخيرة ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا نستطيع الاستغناء عن خدماتها، كما أن البنوك التجارية تهدف إلى تحقيق المزيد من الارباح والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، فتؤدي بذلك إلى وقوع أحداث غير مرغوب فيها والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة كونها ليست ملكا للبنوك بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، ومن اجل ذلك يعمل البنك على وضع إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد وبالتالي يقوم بالإجراءات الوقائية التي تسمح له بالتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في منح القروض والتخفيف من حدتها.

وانطلاقا من هنا، تلجا البنوك إلىإيجاد وسيلة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض وذلك باستعمال التحليل المالي الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التحليل المالي واتخاذ قرار منح القروض لدى البنك

تمهيد:

ازدادت أهمية التحليل المالي في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سنكشف الضوء فيها على:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي؛

المبحث الثاني: القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي؛

المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، ولقد ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، ويرتبط بالإدارة المالية وهو الذي يزودها بوسائل التخطيط المالي والرقابة المالية وكذلك الحصول على الأموال بهدف الاستغلال.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.

أولا: نشأة التحليل المالي

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية. وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمؤسسات، إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعّالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة، و/ أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي. هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المؤسسة[1].

[1] عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص17.

ثانيا: تعريف التحليل المالي:

تعددت تعاريف التحليل المالي باختلاف المفكرين والكتب، وفيما يلي بعض التعاريف:

التحليل المالي Financial Analysisهو: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات"[1].

ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"[2].

ويشير**الشماع وعبد الله** إلى أن التحليل المالي عبارة عن: "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، أي أن التحليل المالي يهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة"[3].

يعرف الدكتور **عبد الغفار الحنفي** التحليل المالي: "على أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"[4].

---

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، ط2، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص3.

[2] منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، ط1، دار الإعصار العلمي، عمان- الأردن، 2019، ص21.

[4] يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي للطباعة، الإسكندرية، 2019، ص50.

التحليل المالي هو: "علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها"[1].

يعرف التحليل المالي انه: "عملية إعادة تكوين البيانات للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الآخرين في مجال اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء والتنبؤ المستقبلي للمشروع، ويقوم التحليل المالي بإيجاد علاقة بين مختلف العناصر تتكون منها القوائم المالية، وربط النتائج التي تحصل عليها مع البيئة المحيطة والمؤسسات الاقتصادية والمعايير المستخدمة لقياس كفاءة الأداء واقتراح الطرق والوسائل اللازمة، لمعالجة نقاط الضعف والاستفادة من مواضيع القوة بمختلف أنشطة المشروع"[2].

ومنه يمكن أن يعرف التحليل المالي بأنه: "مجموعة من الأدوات والوسائل والنسب التي تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لمعرفة الوصفية المالية لها، وكذلك نقاط القوة والضعف، ووجود الحل الأمثل في الوقت المناسب، ومنه اتخاذ القرارات الرشيدة".

و تكمن أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية[3]:

- يتناول التحليل مخرجات النظام المحاسبي لوحدات المحاسبة المختلفة، سواء كانت في مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدماتية، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم.
- يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، بالإضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وآثار هذا التغيير بشكل واضح، وبالتالي يساعدنا في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.
- تستخدمه البنوك عند منحها قروض للمستثمرين، حيث يوضح قدرة المستثمرين للوفاء بالتزاماتهم.

---

[1] رشاد العصار، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص151.

[2] دريد كامل آل شيب، **الإدارة المالية المعاصرة**، ط2، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص54.

[3] مصطفى عوادي، منير عوادي، **مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، ماي 2021، جامعة الوادي، الجزائر، ص354،355.

- يساعدنا في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد في تقييم المؤسسات الاقتصادية تقييما شاملا.
- يوضح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة الاقتصادية.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والتخطيط لها.
- مدى كفاءة إدارة المؤسسة.
- يساعد الإدارة في اكتشاف العروض الاستثمارية الرابحة.

ثالثا: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي[1]:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن الخطط وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة.

والهدف من استعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي يستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المؤسسة، وكما هو معلوم فإن وضع السياسات للمؤسسة ليس من مسؤوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول وإجابات تنطلق بالأسئلة التي يبرزها التحليل المالي[2].

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

---

[1] عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية الاستثمار والتمويل– والأسواق المالية الدولية**، طبعة الأولى، 2008، ص88.

أولا: خطوات التحليل المالي.

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

- يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي[1]:

- تحديد غرض أو هدف التحليل المالي؛
- تجميع البيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات والتحليل عليها؛
- ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير؛
- تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل؛
- اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة، ويمكن الحصول على المعدلات النمطية من المصادر التالية:

أ- المعدلات العامة التي تنشرها الصحف والمجلات العلمية على مستوى دولي.

ب- معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة.

ج- المعدلات التي تضعها المؤسسة بنفسها من خلال تجاربها وخبراتها السابقة وتطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة.

- تطبيق الأدوات المختارة، وتقييم البيانات المستخدمة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها.
- استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة.
- كتابة التقرير، حيث إن وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية، فإنه يكون ضروريا على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجها للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل.

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، ص28، 29.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها.

ويمكن تقسيم الجهات المستقبلة للتحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل إلى ما يلي[1]:

1. المستفيدين داخل المؤسسة:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مرورا بمجلس الإدارة والمدير العام، ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام...الخ.

ولاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المنشأة يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في الأمور التالية:

أ- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، وبذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة وذات طابع إحصائي ملائم، وعادة ما تنطبق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية والتكاليف المختلفة في المؤسسة.

ب-الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأدائها المؤسسة بصورة شاملة على اعتبارها وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية ومستقاة من نظام المحاسبة المالية.

2. المستفيدين خارج المؤسسة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة، ونظرا لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أن من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي:

1.2. المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة: يقصد كافة الأطراف الخاصة بالمؤسسة ونظرا لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أنه من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي:

[1]محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص9،90.

أ- **المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بمباشرة بالمنشأة:** يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف إليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناعية، الأقراض الحكومية، والدائنون التجاريون وحملة السندات. يقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات والموظفون والعاملون في المؤسسة.

ب-**المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمؤسسة بصورة غير مباشرة:** ويقع ضمن هذه المجموعة من المستفيدين تربطهم مصالح واهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة أو شكل محدد إلا أن لهم بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويمكن القول بأن التحليل يختلف وفقا للجهة التي يوجه إليها التحليل سواء تم ذلك بواسطة المحلل الداخلي أو الخارجي.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(03): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

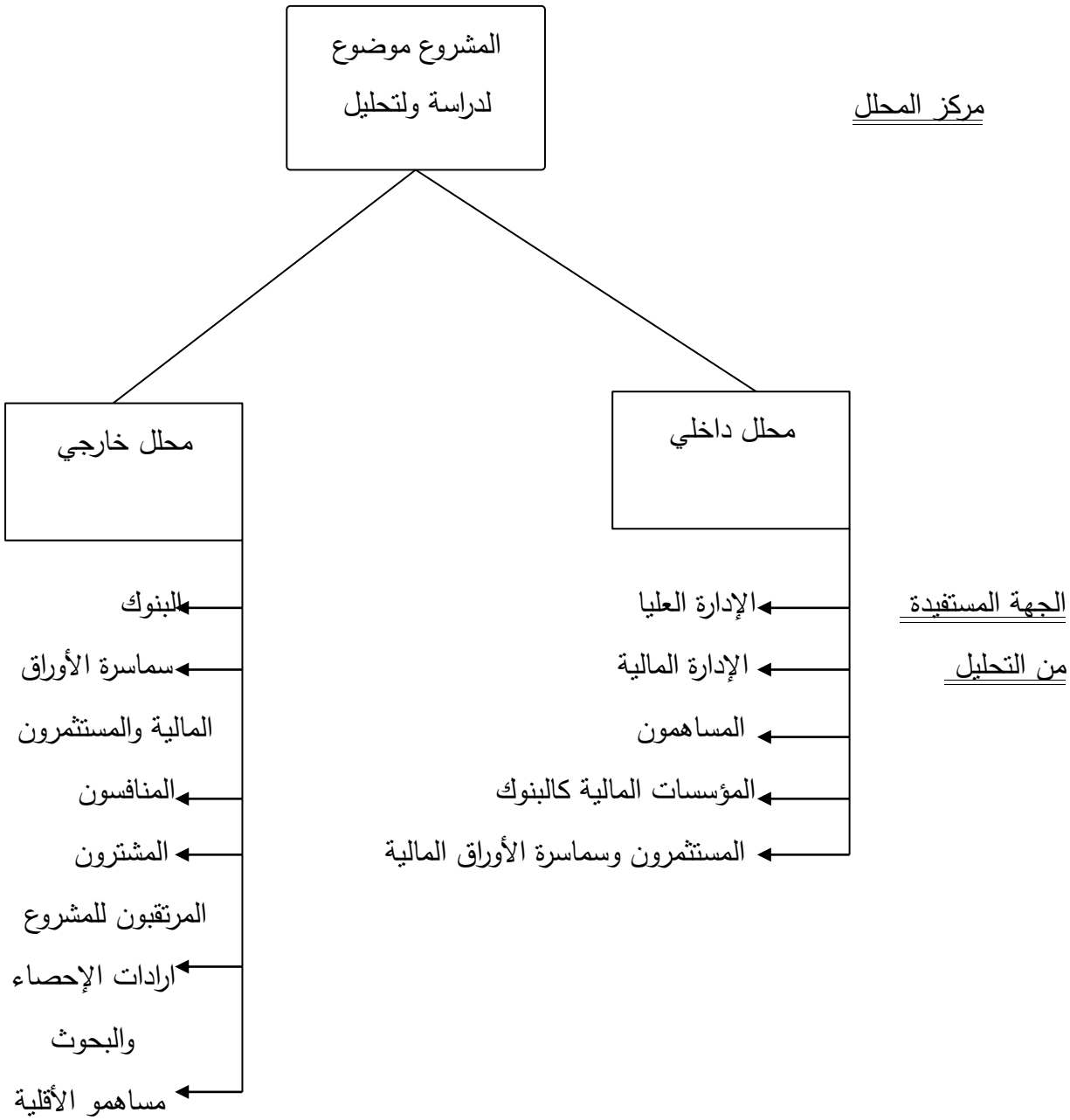

المصدر: عبد الغفار حنفي، اساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص52.

المطلب الثالث: أنواع، استعمالات وأساليب التحليل المالي

تهدف عملية التحليل المالي وتفسير القوائم المالية، من خلال تحديد أساليب التحليل للبيانات إلى تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة والضعف لدى المؤسسات، سواء من الناحية التشغيلية أو

الاستثمارية أو التمويلية، وصولا إلى التقييم الشامل للأداء مع بيان الرؤية الحديثة لدور المحلل المالي والتي تركز على قيامه بتقييم الأوراق المالية، بالإضافة إلى ربط ما يقوم به من تحليل بما يدور في الأسواق المالية.

أولا: أنواع التحليل المالي:

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي[1]:

1. الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- **التحليل الداخلي:** إذ تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.
- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية...الخ.

2. البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

- **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.
- **التحليل الأفقي (المتغير):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردنّ، 2007، ص28–31

للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة ومنية محددة.

3. الفترة التي يغطيها التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

- **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون، والبنوك.
- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عن استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها.

4. المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

- **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها[1]:

1. التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا على نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل –بالإضافة إلى الأدوات الأخرى– الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة لنتائج المستخرجة من التحليل.

2. التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات والسندات المختلفة، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاءة عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها الاستثمارات في مختلف المجالات.

3. تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الإدماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما.

وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيم بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

4. تحليل تقسيم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك

[1] محمد شاهين، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميترا للنشر والترجمة، 2017، ص32– 33.

مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال وفي مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرون والمقرضين...الخ.

5. التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

ثالثا: أساليب التحليل المالي

التحليل المالي منظومة من الطرق والأساليب الفنية التي يستخدمها المحلل لتحليل البيانات والمعلومات بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل، كما تتمثل أساليب التحليل المالي فيما يلي[1]:

1. التحليل الرأسي:

هذا التحليل يعني تحليل كل قائمة مالية على حدى (قائمة التكاليف، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) تحليلا رأسيا أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها أو إلى إجمالي مجموعة قائمة الدخل للمؤسسة عن فترة مالية واحدة.

إن هذا الأسلوب باعتباره يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل حيث تعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في تحديد النسبة المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها، يمكن من التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعده في تكوين رأيه الخاص إذا ما قورنت المؤسسة بمؤسسة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ أو إذا ما قورنت الشركة بنفسها في سنين أخرى.

2. التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات):

يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام مدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، والغرض من هذا الحساب هو متابعة تطورات فقرات القوائم المالية ليعكس بذلك التطور التاريخي لكل فقرة خاصة إذا تعددت المدد المالية التي يجري حساب هذا التحليل لها.

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص30- 32.

وهنا يتم إعطاء أحد السنوات نسبة (100%) وتسمى سنة الأساس ثم يتم مقارنة باقي السنوات محل الدراسة بهذه السنة لملاحظة التطور التاريخي لكل فقرة.

ويساعد التحليل الأفقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها اختلاف على نطاق واسع يتطلب الأمر بحثه ومن المهم بيان كل من التغير في القيمة النقدية وفي النسبة المئوية حيث أن أي منها بمفردها قد تؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة، ويوجه عام تعين استخدام نتائج التحليل الأفقي للتركيز على البنود التي تتضمن مبالغ كبيرة نسبيا في القوائم المالية.

3. تحليل المكونات (مقاييس المعلومات):

تحليل المكونات هو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية، لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ لحالات الفشل أو الإفلاس في المنشآت المالية، ومع أن بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية العمومية هي الأكثر مجالا لاستخداماته إذ أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليه عن فاعلية واضحة في توفير مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل.

4. النسب المئوية:

تعد النسب المحاسبية واحدة من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك لتقييم العملاء طالبي الحصول على ائتمان معين، ويمكن تعريف النسبة المحاسبية بأنها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام وللعلاقة دلالتها التي عادة ما تكون أكثر فائدة للباحث الائتماني من الأرقام المطلقة للبند أو العنصر الداخل في تركيبها".

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساس للإبلاغ المالي عن الشركة، إذ تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة، ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها في عملية اتخاذ القرارات، وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها في أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.

لذا فإن الفهم الضروري للقوام المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فقائمة الدخل تعد ضرورية لإعداد قائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وتعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية، ويخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية تحدد البيانات المالية التي يجب ان تشملها هذه القوائم وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتّب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة- الاستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءا على المبادئ التالية[1]:

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛

[1] إلياس بن ساسي يوسف قريشي، **التسيير المالي Gestion financière**، طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص86.

- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد معيار السّنة الواحدة.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة- استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد أن بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحول إلى سيولة، بالمقابل نجد أن بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحول إلى سيولة وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد أن الاعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرارا من العناصر الأخرى.

1. عناصر الميزانية المالية:

وتتمثل عناصر الميزانية المالية في الاتي[1]:

في الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص86.

- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2. الميزانية المالية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية.

المربع: يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع[1].

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	ديون قصيرة الأجل %

تمثيل مبسط للميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية. - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	**الأموال الدائمة** - الأموال الخاصة. - الديون المتوسطة والطويلة. - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة - المخزونات. - حقوق المؤسسة لدى الغير. - المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة...)	**القروض قصيرة الأجل** - المورد وملحقاته. - الاعتمادات البنكية الجارية.

المصدر: إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي Gestion financière، طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص86.

جدول رقم (03): نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة في ....

[1] ناصر دادي، "**تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص40.

الأصول	N إجمالي	N اهتلاك/ رصيد
أصول غير جارية		
فارق الشراء		
التثبيتات المعنوية		
التثبيتات العينية		
أراضي		
مباني		
تثبيتات عينية أخرى		
تثبيتات ممنوح امتيازها		
التثبيتات الجاري إنجازها		
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة		
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة		
السندات الأخرى المثبتة		
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		
ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصول غير الجارية		
أصول جارية		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		
الزبائن		
المدينون الآخرون		
الضرائب وما شابهها		
الأصول الأخرى الجارية		
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى		
الخزينة		

مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، ص28.

نموذج للميزانية (جهة الخصوم) ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	
رأس المال غير المطلوب	
علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة (1)	
فارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (1)	
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)	
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد	
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية	
المجموع (1)	
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا	
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	
ضرائب	
ديون أخرى	
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية (3)	
مجموع عام الخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص29.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.

1. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يتم ترتيب الأعباء حسب طبيعتها، كما يسمح لنا بتحديد المجاميع الوسيطية للتسيير والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- **إنتاج السنة المالية:** ويشمل كل المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة الإنتاج المخزن، الإنتاج المثبت وإعانات الاستغلال.
- **استهلاك السنة المالية:** تشمل كل من المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية والاستهلاكات الخارجية الأخرى.
- **القيمة المضافة للاستغلال:** هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة واستهلاك السنة المالية.
- **إجمالي خصائص فائض الاستغلال:** وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال المطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- **النتيجة العملياتية:** وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكوالمؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات.
- **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية.

[1] EricRumalanéde, **"comptabilité générale"**, Berti education Alger, 2009, p62.

- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** وهو مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- **النتيجة غير العادية:** عبارة عن الفرق بين عناصر غير عادية (منتجات) وعناصر غير عادية (أعباء).
- **صافي النتيجة السنة المالية:** ويتم التوصل إليها عن طريق جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4. الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكاتوالمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5. النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			

6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية– المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية– الأعباء (يطب بيانها)			
9. النتيجة غير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص30.

2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم ترتيب الأعباء حسب وظيفتها (وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق...) ويمكن التوصيل إلى النتيجة الصافية من خلال المجاميع الآتية[1]:

- **هامش الربح الإجمالي:** وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.
- **النتيجة العملياتية:** ويتم التوصيل إليها بإضافة المنتجات العملياتية الأخرى إلى هامش الربح الإجمالي مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص31.

- **النتيجة العادية قبل الضريبة:** ويتم التوصيل إليها خلال طرح مصاريف المستخدمين ومخصصات الاستهلاك والأعباء المالية من النتيجة العملياتية مع إضافة المنتجات المالية.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** ويمكن حسابها انطلاقا من النتيجةالصافية للأنشطة العادية وذلك بإضافة المنتوجات غير العادية وطرح الأعباء غير العادية.

جدول رقم (05): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			

منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص31.

المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية

وهي قائمة توضح أثر النشاطات التمويلية، والاستثمارية، والتشغيلية، على التدفقات النقدية في الشركة خلال فترة زمنية معينة.[1]

- **النشاطات التشغيلية:**

وتتضمن صافي الدخل، الاهتلاك، وبنود الأصول المتداولة ما عدا النقد، وبنود الالتزامات الجارية ما عدا القروض قصيرة الأجل.

- **النشاطات التمويلية:**

وتتضمن جميع مصادر التمويل في الشركة مثل القروض طويلة وقصيرة الأجل، إصدار الأسهم والسندات، والأموال المدفوعة لتوزيع عوائد للمساهمين، أو إعادة شراء الأسهم والسندات المصدرة.

- **النشاطات الاستثمارية:**

وتتضمن شراء أو بيع الأصول الثابتة.

1. قائمة التدفقات النقدية:

- **النقد في أول المدة**

النشاطات التشغيلية

- صافي الدخل

نضيف مصادر النقد:

- الاهتلاك والإطفاء؛
- زيادة ذمم دائنة؛

[1] عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، "**مبادئ الإدارة المالية fondamental of Financial management**" الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص50، 51، 52.

- زيادة المستحقات المتراكمة؛
- نقصان ذمم مدينة؛
- نقصان المخزون.

نطرح استخدام النقد:

- زيادة ذمم مدينة؛
- زيادة المخزون؛
- نقصان ذمم دائنة؛
- نقصان المستحقات المتراكمة.

صافي النقد من النشاطات التشغيلية.

النشاطات الاستثمارية:

- بيع أصول ثابتة؛
- شراء أصول الثابتة.

صافي النقد من النشاطات الاستثمارية:

النشاطات التمويلية

- زيادة أوراق دفع؛
- زيادة إصدار السندات؛
- زيادة إصدار الأسهم؛
- نقص أوراق دفع؛
- إعادة شراء السندات.

صافي النقد من النشاطات التمويلية:

- **النقد في نهاية المدة.**

وبالتالي يمكن إيجاد النقد في نهاية المدة حسب المعادلة التالية:

النقد في نهاية المدة= النقد في بداية المدة + صافي النشاطات التشغيلية + صافي النشاطات الاستثمارية + صافي النشاطات التمويلية.

المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

تتعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة، ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن نذكر من أهمها:

أولا: رأس المال العامل FR:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي[1].

1. تعريف رأس المال العامل:

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص44.

يعرف راس المال العامل: "هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة"[1].

راس المال العامل هو: "مؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصيرة"[2].

ويعرف كذلك رأس المال العامل بأنه: "عبارة عن مؤشر التوازن وهو عبارة عن نقطة عبور الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه".

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: "هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي"[3].

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين[4]:

- في الأجل الطويل:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- في الأجل القصير:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر:

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، طبعة ثانية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص46.

[2] **Pierre Conso, gestion financiere de l'entreprise'', 10e édition, pund, paris, 2002, p198.**

[3] ناصري دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص33.

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل؛
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

بالنقصان:

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛
- تسديد القروض طويلة الأجل؛
- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

2. أنواع رأس المال العامل:تتمثل أنواع رأس مال العامل فيما يلي[1]:

1.2. رأس المال العامل الخاص:يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمويل أيضا جزءا من الأصول المتداولة، يمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين التاليتين:

رأس مال العامل الخاص = (الأموال الخاصة) – (الأصول الثابتة)

أو

رأس مال العامل الخاص = (الأموال المتداولة) – (مجموع الديون)

2.2. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الإجمالي = (مجموع الأصول المتداولة)

أو

رأس مال العامل الإجمالي = (الأموال الخاصة) – (الأصول الثابتة)

[1]نوبلي نجلاء، **استخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص113-114.

3.2. رأس المال العامل الأجنبي: يمثل رأس المال العامل الأجنبي مصادر التمويل الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالطرق التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = (مجموع الديون)

أو

رأس مال العامل الأجنبي = (مجموع الخصوم) – (الأموال الخاصة)

أو

رأس مال العامل الأجنبي = (رأس المال العامل الإجمالي) – (رأس المال العامل الخاص)

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل BFR:

رأس المال العامل لوحده غير كافي لدراسة التوازن المالي بحيث لا يقدم بصفة دقيقة قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها، لذا عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة لابد للمحلل من دراسة الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل التي تحقق التوازن المالي.

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعرف احتياج رأس المال العامل على أنه: "هو الاحتياج الذي يتولد عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها ويتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز"[1].

ويعرف كذلك بأنه: "إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية"، وبهذا تعطى العلاقة كالتالي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقق) – (الديون القصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

أو

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة + القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

[1] إلياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص83– 84.

2. أنواع احتياج رأس مال العامل:

هناك ثلاث أنواع لاحتياج رأس مال العامل تتمثل في[1]:

1.2. احتياج رأس المال العامل الاستغلال (BFE_{EX}): يمثل احتياج التمويل الناتج عن عمليات الاستغلال، يمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = أصول الاستغلال – خصوم

2.2. احتياج رأس المال خارج الاستغلال (BFR_{HERS}): يعبر عن الاحتياج المالي الناتج من الأنشطة الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفة عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال = أصول خارج الاستغلال) – خصوم خارج الاستغلال

3.2. احتياج رأس المال العامل الإجمالي (BFERG):وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

احتياج رأس مال العامل = احتياج رأس مال العامل للاستغلال+ احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

ثالثا: الخزينة:

1. تعريف الخزينة:يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها: "مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة"[2].

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية،

[1] نفس المرجع، ص84،85

[2]ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص51.

لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث تفوق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو: الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي[1].

2. مكونات الخزينة:

ومن الميزانية المالية يمكننا تحديد مكونات الخزينة من عناصر الآتية[2]:

عناصر الأصول:وتتكون من:

- **خصم الأوراق التجارية:** ويكون ذلك عن الخصم المباشر لتلك الأوراق أمام البنوك.
- **سندات الخزينة:** تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن 3 أشهر.
- **الحسابات الجارية:** وهي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة في أي وقت.

عناصر الخصوم: وتتكون من:

- **تسهيلات الصندوق:** وهي تمثل جميع المساعدات البنكية التي تتحصل عليها المؤسسة من قبل البنوك لفترة قصيرة من الزمن، عندما يكون رصيدها سالبا.

[1]معوج بلال، "**دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، ص95، 96.

[2]ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص53.

- **السحب على المكشوف:** يسمح البنك للمؤسسة بسحب أموال دون وجود رصيد، وهذه العملية لا تتطلب فترة طويلة لخطورتها.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها.

1. **مفهوم النسب المالية:** تعرف النسب المالية بأنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين"[1].

تعرف النسب المالية كذلك على أنها: "العلاقة بين قيمتين هامتين، القيمتان تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز، وكذلك المعطيات الأكثر إعدادا مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة"[2].

"النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة"[3].

"تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى"[4].

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**،طبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص357.

[2] محمد الصرفي،**التحليل المالي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص231.

[3] عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[4] بلعور سليمان، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص67.

وتكمن أهمية النسب المالية فيما يلي[1]:

- تقدم مدلولات ذات مغزى ومفيدة؛
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة؛
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة؛
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها؛
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

2. أنواع النسب المالية:

وتتمثل أهم النسب المالية لتحليل المالي في[2]:

1.2. نسب السيولة: تبين لنا قدرة المؤسسة على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها المتنوعة اتجاه الغير وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بما لديه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية ومن الالتزامات القصيرة الأجل نجد الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحول إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يتم تحويلها إلى نقدية دون خسائر، يمكن تلخيص نسب السيولة فيما يأتي:

1.1.2.نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تلبية مسحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في المؤسسة وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من طرف المودعين، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / الودائع تحت الطلب

[1] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص81.

[2] أسعد حميد العلي **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، 2013، ص185، 191.

2.1.2.نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع:تربط هذه النسبة بين النقد المتاح لدى المؤسسة وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الأصول = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / إجمالي الودائع

3.1.2.نسبة السيولة التجارية:تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من الأصول السائلة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة التجارية = الأصول السائلة / إجمالي المطلوبات

4.1.2.نسبة السيولة القانونية:تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على المؤسسات من البنك المركزي، من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسات التجارية ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = رأس المال / إجمالي التزامات البنك

2.2. نسب الربحية:

وهي النسب التي تقيس ربحية البنك وتتخلص أهم هذه النسب فيما يلي[1]:

1.2.2.نسبة العائد الإجمالي إلى الأصول: تقيس نسبة العائد الإجمالي على الأصول ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم كإيداعات في نشاط المؤسسة ويتم حسابها كما يلي:

نسبة العائد إلى إجمالي الأصول = صافي الربح/إجمالي الأصول

تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول المؤسسة من الربح فهي تمثل نسبة صافي الربح للأصول سواء كانت أصولا محققة للإيرادات أو غير محققة لها.

2.2.2.نسبة العائد إلى الأموال الخاصة:تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من الأموال الخاصة من الربح في المؤسسة، والأموال الخاصة هي عبارة عن رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة والمخصصات، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأموال الخاصة = صافي الربح/الأموال الخاصة

3.2.2.نسبة هامش الربح الصافي: تعبر هذه النسبة على ما يحققه دينار من الإيرادات من الربح الصافي فهي نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي إيرادات المؤسسة،ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

[1]أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره،ص194.

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح / إجمالي الواردات

3.2. **نسب المردودية:** تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية[1].

4.2. **نسب السوق:** يتمثل دور هذه المجموعة من النسب في الوقوف على تقييم السوق المالي لأداء المؤسسة، أي تقييم أداء أسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية[2].

المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القروض لدى البنك

التحليل باستخدام النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي من أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا وسهولة والمستخدمة من طرف البنوك التجارية والتي تعتمدها في اتخاذ قراراتها في منح الائتمان.

أولا: مساهمة مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح القروض:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم المؤشرات التي تعتمدها البنوك التجارية في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، والمشاكل التي قد تتعرض لها أثناء ممارستها لعملياتها الروتينية أثناء قيامها بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك على النحو التالي:

1. **التحليل المالي بواسطة رأس المال العاملFR**

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال والهدف من قيام البنوك بدراسة هذا المؤشر هو التأكد من أن المؤسسة قادرة على تحقيق السير العادي لأنشطتها أي ضمان رؤوس أموال كافية لتمويل أصولها الثابتة وأصولها المتداولة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية وجب على البنوك التجارية النظر إلى الحالات التي يكون عليها هذا المؤشر على النحو التالي[3]:

- **رأس المال العامل > 0:** وهذه الحالة تعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها وأيضا

[1] معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] سعيدة بورديمة، "**التسيير المالي**" مطبوعة دروس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015، ص48.

[3] HTTP://WWW.STARTIMES.CIM/F.ASPXT

على قدرتها في مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- **رأس المال العامل < 0:** هذه الحالة تعبر عن الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في المدى القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وهنا يجب على المؤسسة القيام بتعديلات أو تصحيحات من أجل تحقيق التوازن المالي.
- **رأس المال العامل = 0:** وهذه الحالة تعبر عن وضعية التوازن الأدنى للمؤسسة، وتعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، ولكن هذه الحالة صعبة التحقق نتيجة لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2. التحليل المالي بواسطة احتياج رأس المال العامل والخزينة

احتياج رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الاستغلال والتي لم تغطى من طرف الموارد الدورية.

أما الخزينة فهي تمثل الفرق أو التفاوت الموجود بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل ونظرا لكون البنوك التجارية تهدف من وراء دراسة هذا المؤشر إلى معرفة ما إذا كانت المؤسسة تواجه احتياجات في دورتها الاستغلالية أو لا، ومن أجل تحقيق هذه الغاية وجب على البنوك التجارية النظر إلى الحالات التي سيكون عليها هذا المؤشر وارتباطه برأس المال العامل وذلك على النحو التالي:

- **رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل ← الخزينة 0:** أي الخزينة مثلى، وتظهر هذه الحالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المؤسسة وفقا الإمكانيات المتاحة، وذلك عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.
- **رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ← الخزينة > 0:**هذه الحالة تظهر أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء موارد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- **رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ← الخزينة < 0:** تظهر هذه الحالة عجز المؤسسة، أي أنها غبر قادرة على تصدير ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود

تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته تطالب بأموالها الموجودة لدى الغير أو تفترض من البنوك.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ قرار منح القروض:

1. نسب السيولة:

هناك العديد من النسب التي يمكن لإدارة البنك استخدامها في قياس درجة سيولة المؤسسة وتتمثل في[1]:

1.1. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول الجارية، هذه النسبة يجب ألا تقل عن "1" وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

تعكس هذه النسبة وضعية التدفق النقدي على المدى القريب حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى عسر مالي يتبعه في كثير من الحالات إفلاس المؤسسة في حين أن زيادة هذه النسبة تعني وضعا أكثر أمان بالنسبة للدائنين.

2.1. نسبة السيولة السريعة: والتي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية واستعباد عنصر المخزونات نظرا لمشاكلها المختلفة كفقدان القيمة، طول فترة التسويق، التلف ... وتحسب هذه النسبة:

نسبة السيولة السريعة = (الحقوق + خزينة الأصول) / الخصوم الجارية

حسب المعايير البنكية فإن أفضلها يكون بين [0.5-0.6]

3.1. نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقد): يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصير الأجل متى استحقت الدفع، تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقد = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

2. نسب الربحية:

[1] سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص45.

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقترضين، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحا عاليا[1].

وتقسم إلى[2]:

1.2. نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية.

نسبة صافي الربح إلى المبيعات =صافي الربح/المبيعات* 100%

2.2. نسبة العائد على إجمالي الموجودات:

تقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للموجودات للحصول على الربحية.

نسبة العائد على إجمالي الموجودات = صافي الربح/إجمالي الموجودات* 100%

3.2. نسبة العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين، وكلما ارتفع النسبة دل على زيادة العائد المتحققة للمساهمين.

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/ حقوق الملكية* 100%

3. نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها، وتنقسم إلى[3]:

1.3. معدل دوران الأصول:

ويقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول في عمليات الشركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول المتاحة لها حيث أن:

معدل دوران الأصول= صافي المبيعات / متوسط الأصول

3.2 معدل دوران المخزون:

---

[1]عبد الحليم كراجه، على ربابعة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي، الطبعة** الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص189.

[2]حسين حميد العبيدي، نور عبد الرزاق،**مجلة التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات**الاقتصادية، العدد 19، كلية التراث الجامعي، قسم المحاسبة، لا توجد سنة، ص119.

[3]شحاته السيد شحاته، **التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص131- 136.

يشمل رقم المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي لأي شركة صناعية على المخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة التامة في حين يتضمن المخزون في المؤسسات التجارية على المخزون من البضاعة التامة فقط ويظهر المخزون بالتكلفة إلا إذا كان سعر السوق أقل تطبيقا لقاعدة التحفظ أو الحيطة والحذر.

ويقيس معدل دوران المخزون عدد مرات بيع المخزون خلال العام حيث أن:

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات/ متوسط المخزون

3.3 نسبة مدة تسديد قروض الزبائن:

توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

فإذا كانت النسبة المرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح

$$\text{معدل مدة تسديد قرض الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{القبض سنة أوراق مبيعات}}{\text{سنة مبيعات}} \mathbf{12} \text{ شهرا أو } \mathbf{360} \text{ يوم}$$

4.3. نسبة قروض الموردين:

هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الموردون} + \text{الدفع أوراق}}{\text{سنة مشتريات}} \mathbf{12} \text{ شهرا أو } \mathbf{360} \text{ يوم}$$

4. نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ، وتنقسم إلى[2]:

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص158- 159.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص45- 46.

1.4. نسبة التمويل الدائم: هذه النسب تشير إلى مستوى تغطية استثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة/الأصول الثابتة الصافية) *100 %

إذا كانت النسبة <100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا فهذا بدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.

2.4. نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة/الأصول الثابتة) * 100%

وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش لأمن.

3.4. نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة/ مجموعة الديون) * 100%

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون. أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون.

4.4. نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون/ مجموعة الأصول) * 100%

5. نسب المديونية: تستعمل هذه النسب لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة وتبين العلاقة بين رأس المال الخاص والديون من جهة، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

1.5. نسبة المديونية: تحسب كما يلي:

نسبة المديونية= (مجموع ديون/مجموع الأصول) *100

- نسبة الدين أكبر من 100%، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها.

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الاولى، فلسطين، 2008، ص52-55.

- نسبة 40% نسبة مقبولة، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها.

2.5. نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين:طريقة الحساب:

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}} \times 100$$

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين.

3.5. نسبة تغطية الأصول:طريقة الحساب:

$$\textbf{نسبة تغطية الأصول} = \frac{\text{رأس العامل المال} + \text{القيمة الملموسة الدفترية للأصول الثابتة}}{\text{مجموع الديون}}$$

وتقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة المؤسسة على تغطية ديونها، من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويسترشد المحللون كثيرا بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5، وبالنسبة للمؤسسات الصناعية ينبغي ألا يقل عن 2.

4.5. نسبة تغطية الفوائد: طريقة الحساب:

نسبة تغطية الفوائد= الارباح قبل الضرائب / أعباء الفوائد

وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وأهميته بحيث تم عرض مختلف أنواعه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وكذلك ثم التطرق إلى أبرز أدوات التحليل المالي ومساهمته في اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنوك وذلك باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان لابد من دراسة حالة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة وادي الزناتي

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع والمتمثلة في دور التحليل المالي في منح القرض والتي من خلالها نتعرف على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الزناتي 819 بقالمة، حيث تم اتخاذ طالب قرض استثماري كمثال للدراسة، وسنتطرق لذلك من خلال :

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: سياسة وشروط منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثالث: دراسة ملف قرض استثماري.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من المؤسسات الرائدة في مجال المعاملات المالية، وذلك لتحقيقه العديد من الانجازات منذ تأسيسه وليومنا هذا، فضلا عن استخدامه لأحدثالأساليبوطرق التسيير، وتبنيه ثقافة رقابية أهلته لسد جل الثغرات والتعامل بحكمة مع الأخطار المواجهة .

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قامت الدولة الجزائرية خلال سنة 1966 بتأميم القطاع البنكي تحضيرا للدخول في اقتصاد السوق، فازدادت أهمية البنوك في الاقتصاد لينشأ العديد منها، فكانت نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بمرسوم 82/206 المؤرخ في 17 جمادى الأولى من عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982، وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33000.000.000.00 دج، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجرا في معاملاته مع الغير.

في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن ليومنا هذا 334 وكالة ضمن 42 مديرية جهوية، وأكثر من 7000 إطار عامل ينشطون على مستوى الهياكل المركزية، ما بينإطار وموظف.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة ذات طابع فلاحي لدى إنشائه، وأصبح مع مرور الوقت وبعد إصدار قانون 90/10 بنكا عالميا يتدخل في تمويل القطاعات الاقتصادية، وكغيره من المؤسسات الوطنية شهد العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا تمثلت في الإصلاحات التي اخضع لها القطاع البنكي في الجزائر ككل[1].

نظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلتها البشرية صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلة البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف، ويحتل المركز 13 على المستوى الإفريقي وأنشئ هذا البنك من اجل الوصول إلى :

- تدعيم وتشجيع القطاع الفلاحي وبالتالي النهوض به؛
- التكفل بالمشاريع الفلاحية التي تضعها الدولة؛
- رفع العبء عن كاهل البنك الوطني الجزائري المسؤول الوحيد عن الائتمان بموجب صدور القانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك، وسع بنك البدر أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي وخاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

شكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

رئيس مدير عام

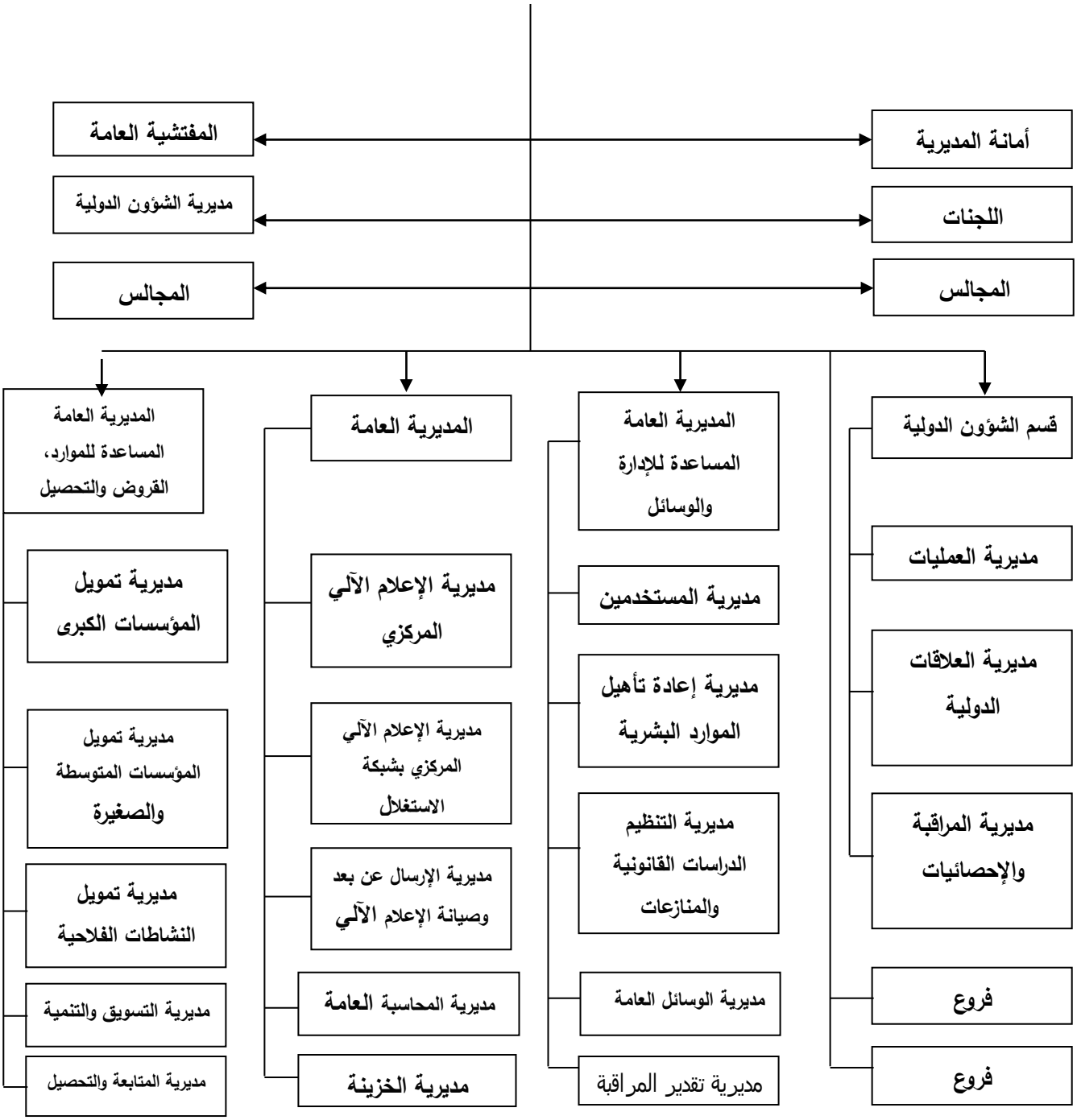

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

حيث يمثل هذا الهيكل التنظيمي تقسيم الوظائف والأقسام وفق ما يتماشى ومتطلبات عمل البنك والوكالة والتي تحدد بطريقة تتناسب وديناميكية السوق .

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يواصل سياسة تدعيم مجموع هياكله لتحقيق أهداف خاصة، وما لاحظناه عند المقارنة بين الهيكل التنظيمي للبنك لعدة سنوات لاحظنا أن هناك إعادة هيكلة في المديريات العامة المساعدة والمديريات الفرعية .

نجد أن هذا الترتيب يحدد صلاحيات كل فرع من فروع التنظيم عن طريق التدرج وكلما صعدنا تتوسع الصلاحيات أكثر وتكون السلطة والرقابة أيضا متدرجة .

ومما سبق نستنتج أن الخلية الأساسية للمنظمة هي الوكالة، فعلى مستواها يتم التعامل وتنفيذ أهم العمليات البنكية مع العملاء، ولذلك سنقوم بدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالة وادي الزناتي .

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة وادي الزناتي

شكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لوكالة وادي الزناتي

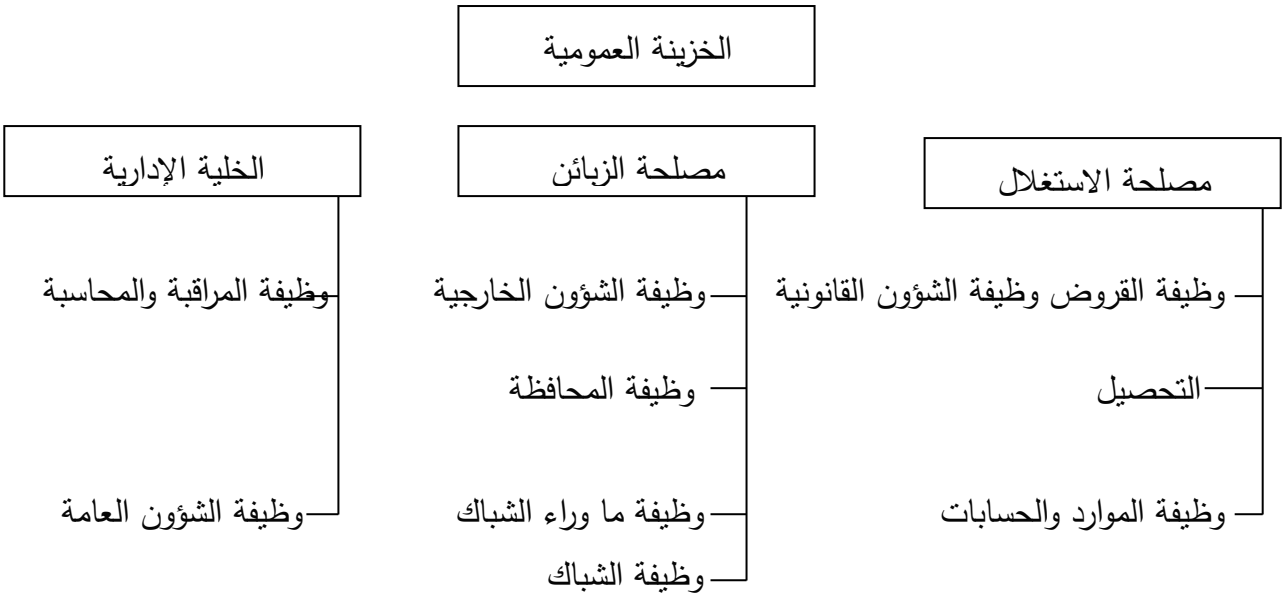

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق للبنك

- **مصلحة الاستغلال:** وتدور مهامها حول استقبال الزبائن وتلبية رغباتهم في فتح حسابات لمختلف الأنواع وكذا البحث عن زبائن جدد، كماأن لها مهمة التحصيل للقروض عن الآجال ومتابعة الزبائن غير الأوفياء اتجاه التزاماتهم ومتابعتهم قضائيا، وتضم ما يلي:
  - وظيفة القروض؛
  - وظيفة الشؤون القانونية والتحصيل؛
  - وظيفة الموارد والحسابات .

- **مصلحة الزبائن:** وتتلخص مهام هذه المصلحة في معالجة وأداء معاملات الزبائن فيما يخص العمليات المالية التي لها علاقة بالصندوق من سحب وإيداع وكذا تسديد واستلام وسحب إيداعات الشيكات والأوراق المالية وعمليات التحويل، والتعامل بالعملة الصعبة، وتسيير الحسابات ومسك الدفاتر وفتح الاعتماد والتسليم المستندي وتضم الوظائف التالية:
  - وظيفة الشباك؛
  - وظيفة ما وراء الشباك؛
  - وظيفة خاصة بالشؤون الخارجية ووظيفة الحافظة .
- **الخلية الإدارية:** وتتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ووظيفة الشؤون العامة وتتلخص مهمتها فيما يلي :
  - المراقبة اليومية للتأكد من صحة العمليات الحسابية؛
  - تسجيل الملفات التي تدخل تحت المصلحتين وإعطائها رقما تسلسلي.

المطلب الثالث: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية، حيث يقوم بمختلف العمليات البنكية، كما يعتبر بنكا للتنمية من خلال القروض التي يقدمها سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل بهدف تكوين رأسمال ثابت، وعملا بقانون تأسيسه فانه يقوم بجميع العمليات التي تباشرها البنوك التجارية الأخرى، ومن أهم الوظائف التي يمارسها البنك ما يلي[1]:

1. **جمع الودائع المختلفة :**

باعتبار بنك الفلاحة والتنمية حلقة ربط أو قناة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفوائض المالية إلى أصحاب العجز المالي لتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال ما يوفره من أساليب تبسط وتسرع زيادة المبادلات بين مختلف الاقتصاديين، فمنذ نشأته عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على قبول وجذب ودائع المدخرين بمختلف أنواع أصحابها سواء كانوا مؤسسات عمومية، خاصة أو أفراد.

2. **تقديم القروض المختلفة:**

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية باستثمار موارده سواء كانت تلك التي جمعها من الزبائن أو الممنوحة من طرف الخزينة العامة، أو المحصلة من العمليات الخارجية في شكل قروض موجهة لتمويل أصحاب العجز المالي، ومنذ صدور القانون التوجيهي المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، تحول هذا البنك إلى مؤسسة مالية اقتصادية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية واستقلالية القرار وتقوم عملياتها على أساس الربحية والمردودية، وضمن هذا الإطار طور البنك نشاطاته، بالتنويع في

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

محفظة القروض على حسب أشكالها وآجال استحقاقها، دون أن يقتصر على نوع محدد من القروض أو فئة معينة من المقرضين، وبصفة عامة يقوم البنك بتقديم القروض على الشكل التالي :

- قروض العمل والخاصة باليد العاملة؛
- قروض التمويل التي تتخصص لتغطية التموين الفلاحي وتطوير الإنتاج الغذائي والحيواني والزراعي على المستوى الوطني وعلى مستوى الريف؛
- قروض خاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب.

3. تمويل عمليات التجارة الخارجية:

يقوم البنك بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين بتمويل عمليات التجارة الخارجية بالعديد من القروض المتعلقة بعمليات استيراد بعض السلع والتجهيزات، الأدوية، وتحويل العملات الصعبة لفائدة عملائه لخدمة عمليات الاستثمار، إضافة إلى مهام أخرى تتمثل في:

- النهوض بالقطاع الفلاحي وتشجيعه؛
- التكفل بالمشاريع الفلاحية التي تضعها الدولة؛
- القيام بمختلف العمليات البنكية والاعتمادات المالية ومنح القروض والمساهمة في تنمية مجموع قطاع الفلاحة وكذا تطوير الأعمال الفلاحية والزراعية والصناعية.

يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا أو بواسطة شيكات.

المبحث الثاني: سياسة وإجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات وآليات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراءات منح القرض

المطلب الأول: الشروط الأساسية والوثائق الضرورية لمنح القروض

يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط، وكذلك الوثائق المهمة التي تكون ملف القرض المقدم[1].

أولا: الشروط الأساسية لمنح القروض

هناك عدة شروط يجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقترض، وكذلك نوع النشاط الذي طلب من اجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد :

1. **أهلية الزبون:** يشترط في الزبون أن يتمتع بالأهلية القانونية سواء ببلوغ سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي، وبالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء إن استلزم الأمر .
2. **سمعة العميل:** إن سمعة العميل الحسنة تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك .
3. **القدرة المالية:** إذ يجب أن تكون للعميل القدرة على المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون محددة بنسبة 70% لأي مشروع .
4. **خدمة الاقتصاد:** يجب أن يكون للمشروع الممول آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.
5. **خدمة المجتمع:** وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم أضرار البيئة، وكذلك الأشخاص المجاورين له، كما يشترط في المشروع أن يخلق فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية .
6. **الدراسة المالية:** تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لان قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب المالية والقوائم المال المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق .

ثانيا: الوثائق الضرورية لمنح القروض

مهما كان نوع القرض فان البنك يشترط على العميل تكوين ملف ائتماني خاص بذلك وعموما فان الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية :

- طلب خطي يشرح موضوع القرض؛
- السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها؛

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

- شهادة الإعفاء من الضرائب؛
- عقد الملكية أو الإيجار؛
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع؛
- شهادة إثبات الوضعية اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات؛
- مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها؛
- وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتلخص في الفواتير، وكذلك دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات واليات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هنا كمتابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية وحتى الاجتماعية .

وتمر هذه العملية بعدة مراحل[1]:

أولا: مرحلة الاستقبال

وتمر بمجموعة من الخطوات:

1. **استلام الملف:** حيث يتكون الملف مما يلي :

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي :

- طلب خطي؛
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية؛
- شهادة عمل أو شهادات أخرى؛
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

أما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فاهم الوثائق المطلوبة هي :

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها؛
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع؛
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث :

- نسخة للمالكين بالقروض؛

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال؛
- نسخة للإدارة العامة.

2. **التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض؛**
3. **تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا .**

ثانيا: مرحلة الدراسة

وتكون بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي :

- **قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة، والهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية أو مالية)
- **دراسة تحليلية:** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج)
- **تحديد نوع القرض:** على أساس طلب الزبون وملفه
- **تحديد قيمة القرض:** إذا كان المبلغ :

➢ اقل أو يساوي 2.500.000 دج، الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض؛

➢ إذا كان بين 2.500.000 دج و50.000.00 دج تتم الدراسة على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال؛

➢ إذا كان أكبر تماما من 50.000.000 دج تتم الدراسة على مستوى الإدارة العامة

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة الملف، فإذا كان :

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10.000 دج
- قرض قصير الأجل يدفع 2000 دج .

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

وتمر هذه العملية بمراحل[1]:

في حالة رفض الطلب: يعاد الملف لصاحبه؛

في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم البنك للزبون شروط تتعلق بالتمويل وهي :

الضمانات :تكون أما:

رهن حاضر: ويكون قبل الاستفادة من القرض مثلا الرهن العقاري .

رهن غير حاضر: فيكون بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد **الفاتورة العتاد**

نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، حيث أن المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%.

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هناك أنواع عديدة من القروض تقوم الوكالة بتقديمها، فنجد القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، كذلك قروض الاستغلال منها المباشرة التي تنقسم بدورها إلى أنواع وهي: تسهيلات الصندوق، قروض موسمية، تسبيقات على الصفقات، والقروض الغير مباشرة التي تمنح للتجار والحرفيين وأصحاب الإعمال الحرة والمقاولات، تتمثل في التسبيقات على الفواتير وتسمى أيضا بقروض عن طريق الإمضاء، تمنح في شكل إمضاء للمعني وذلك أن البنك يلتزم بتسديد مستحقات الزبون في حالة تعرضه للإفلاس فيتدخل البنك لتحقيق أهدافه .

كما نجد أيضا قروض الاستثمار والتي هي عبارة قروض طويلة ومتوسطة الأجل، ويمكن الحصول عليها في حالة ما إذا كان الاستثمار جديدا أو في حالة توسيع مشروع قديم ونجد المباشرة منها وغير المباشرة، فالمباشرة تتمثل في القروض الفلاحية والتي تمنح للفلاحين من اجل توسيع نشاطهم الفلاحي، أما الغير مباشرة فتمنح لشريحة كبيرة من الزبائن غير الفلاحين لتمويل المشاريع الكبرى .

ونذكر بعض أنواع القروض التي صادفتنا على مستوى الوكالة والتي تتمثل في[1]:

- قرض الرفيق الفيدراليcrédit R'fig fédératif ؛
- قرض التحدي الفيدراليcrédit eltahadi fédératif .

➢ **خصائص القروض البنكية:**

جدول رقم (06): خصائص قرض التحدي وقرض الرفيق

خصائص القرض	قرض الرفيق الفيدرالي	قرض التحدي الفدرالي
التعريف	هو قرض استغلال، مدعم كليا من طرف الدولة موجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية	قرض التحدي هو قرض متوسط وطويل الأجل، يسمى فدرالي عندما يوجه إلى العمليين، محولين، تعبئة وتخزين المنتجات الزراعية
نوع القرض	:16-00قرض فلاحي الرفيق الفدرالي	قرض : 27-01 CMT متوسط الأجل التحدي الفدرالي قرض طويل : 27-02 CLT الأجل التحدي الفدرالي

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

سلسلة القرض	:310قرض الرفيق الفلاحي الفدرالي	قرض متوسط الأجل : 379 التحدي قرض طويلة الأجل : 384 التحدي
مبلغ القرض	الحد الأدنى 10.000.00. دج. الحد الأقصى 1.000.000.000 دج	الحد الأدنى : CMT 1.000.000 الحد الأقصى: 200.000.000 دج الحد الأدنى : CLT 10.000.00. دج الحد الأقصى: 200.000.000 دج
مدة القرض	الحد الأدنى: 6 أشهر الحد الأقصى: 24 شهر	الحد الأدنى 3سنوات : CMT الحد الأقصى 7سنوات مع سنة إلى سنتين الحد الأدنى 8 سنوات : CLT الحد الأقصى 15 سنة مع سنة إلى 5 سنوا
المدة المحددة للاستعمال	الحد الأدنى 3 أشهر الحد الأقصى 9 أشهر	من 6 إلى 12 شهرا : CMT من 6 أشهر إلى 24 : CLT شهر من تاريخ منح القرض
مساهمة شخصية	المساهمة الشخصية لهذا النوع من الائتمان (ائتمان التشغيل) غير مطلوب	تحديد النسبة المئوية للمبلغ الإجمالي للمشروع: 10٪ كحد أدنى من تكلفة المشروع لمساحة أقل من أو

		تساوي 10 هكتارات 20٪ كحد أدنى من تكلفة المشروع للاستغلاليات التي تزيد عن 10 هكتارات
معدل المكافأة / معدل الفائدة	معدل الفائدة البسيطة 5.5٪ الدعم 100٪: تتحمل الفوائد بالكامل من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية MADR	5.25:CMT٪ مكافأة على النحو التالي : تدفع من قبل العميل 0٪ أول 5 سنوات 1٪ السنة السادسة والسابعة 5.25:CLT٪ مكافأة على النحو التالي : تدفع من قبل العميل 0٪ أول 5 سنوات 1٪ السنة السادسة والسابعة 3٪ في السنة الثامنة والتاسعة من السنة العاشرة ، الفوائد غير المدعومة
الضمانات والاحتياطيات المحتجزة	تفويض التأمين التضامن الحذرالصلاحية للاقتراض، تعهد الشهرة الممتدة لتشمل المعدات، التعهد بالمخزون المتداول، الأموال ؛ عندما لا يكون للمقترض سند ملكية أو سند إداري (يجب أن تكون قيمة العقار المقدم كضمان أكبر من مبلغ القرض)	الرهن القانوني الذي يثقل حق العقار الناتج عن الامتياز وكذلك التزام الرهن على البناء لبناء الأرض الممنوحة، الرهن القانوني للاستغلال عندما يتعلق الأمر بالملكية الخاصة، ضمان مشترك من شركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المشكلة قانونًا (للأشخاص الاعتباريين)
الضمانات والاحتياطيات غير المحتجزة	اعتمادًا على تفاصيل الملف	تعهد المعدات تعهد الأسهم المتداول تأمين متعدد المخاطر مع حلول البنك

الاهتلاك	متناقص	متناقص
هيئة صنع القرار	حسب تفويض السلطة	حسب تفويض السلطة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتم دراسة أي ملف متعلق بالقرض وفق ثلاث مراحل، الدراسة التقنية الاقتصادية، الدراسة المالية وفي الأخير نتيجة دراسة القرض (اتخاذ القرض).

المطلب الأول: الدراسة التقنية والاقتصادية

لابد قبل القيام بأي خطوة أن نقوم بتقديم معلومات حول هذا المشروع وأيضا معلومات حول القرض المطلوب وهي كالتالي[1]:

1. التعريف بالمستثمر طالب القرض:

- السيدة (ك- ل) البالغة من العمر 59 سنة مزارعة فلاحية في بلدية عين رقادة بولاية قالمة لديها مزرعة مساحتها 28 هكتار تحتوي على منزل ريفي 250 متر مربع، حظيرة 240 متر مربع وسكنا بمساحة 210 م^2 كما يتم تزويد مزرعة السيدة (ك. ل) بالطاقة الكهربائية.
- مجال النشاط: إنتاج فلاحي.
- القطاع الخاص.
- الجانب القانوني:
- الوضع القانوني للأرض: صاحب امتياز (صك امتياز).
- الاسم الاجتماعي: المستثمر الفردي.
- نوع القرض المطلوب: قرض استثماري.
- تكلفة المشروع: 2516388.00 دج.
- خطة التمويل:
- مساهمة الشخصية 20% .....1797420.00 دج
- إعانة حكومية 0.0% .....00.00 دج
- قرض بنكي (الائتمان) 80% .....7189680.00 دج
- مدة الانتهاء: 12 شهرا.
- الغرض من القرض: إنشاء مزرعة وثروة حيوانية (إنشاء ورشة عمل لتربية أبقار الألبان وتسمين صغار الثيران بهدف الإنتاج المكثف للحوم الحمراء والحليب الخام).

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: الدراسة المالية

سوف نقوم بالدراسة المالية لهذا المشروع وفقا للوثائق المحاسبية التي تتقدم بها السيدة (ك. ل) للوكالة كإثباتات مالية محاسبية، المكونة من الملف المالي التالي:

- جدول حسابات النتائج التقديرية.
- ميزانية التقديرية للسنوات السبع القادمة.

أولا: جدول حسابات النتائج التقديري لسبعة سنوات قادمة

جدول رقم (07): جدول حسابات النتائج التقديري لسبعة سنوات القادمة

	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
إيرادات (إنتاج النبات)	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00
إيرادات (إنتاج حيواني)	4412775,00	8255525,00	8701875,00	11226005,00	11409393,60	11534025,97	11661150,99
إيرادات أخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
رقم الأعمال	**5987775,00**	**9830525,00**	**10276875,00**	**122801005,00**	**12984393,60**	**13109025,97**	**13236150,99**
تغير حيوانات في مخزن.	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
تغير نباتات في مخزن.	0,00						
إنتاج السنة المالية	**5987775,00**	**9830525,00**	**10276875,00**	**12801005,00**	**12984393,60**	**13109025,97**	**13236150,99**
أعباء عملياتية على منتجات نباتية	7660200,00	7660200,00	7660200,00	7660200,00	7660200,00	7660200,00	7660200,00
أعباء عملياتية على منتجات حيوانية.	656842,00	600370,00	457990,00	600370,00	600370,00	600370,00	600370,00
مجموع استهلاك متوسط	**4117042,00**	**1360570,00**	**1218190,00**	**1360570,00**	**1360570,00**	**1360570,00**	**1360570,00**
هامش الربح	**4570733,33**	**8469955,00**	**9058685,00**	**11440435,00**	**11623823,60**	**11748455,97**	**11875580,99**
الوقود	414000,00	455400,00	500940,00	551034,00	606137,40	666751 ,14	733426,25

صيانة المعدات	420000,00	462000,00	508200,00	559020,00	614922,00	676414,20	744055,62
صيانة المباني	280000,00	308000,00	338800,00	372680,00	409948,00	450942,80	496037,08
تأمينات	400000,00	440000,00	484000,00	532400,00	585640,00	644204,00	708624,40
تكاليف النقل	260000,00	286000,00	314600,00	346060,00	380666,00	418732,60	460605,86
الإيجارات	400000,00	440000,00	484000,00	532400,00	585640,00	644204,00	708624,40
آخرون	380000,00	418000,00	459800,00	505780,00	556358,00	611993,80	673191,18
مجموع أعباء خارجية	**2554000,00**	**2809400,00**	**3090340,00**	**3399374,00**	**3739311,40**	**4113242,54**	**4524566,79**
القيمة المضافة	**2016733,00**	**5660555,00**	**5968345,00**	**8041061,00**	**7884512,20**	**7535213,43**	**7351014,20**
الضرائب	12500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00
الرواتب الإجمالية	1500000,00	1545000,00	1591350,00	1639090,50	1688263,22	1738911,11	1991078,44
أعباء اجتماعية على دخل	525000,00	577500,00	635250,00	698775,00	768652,50	845517,75	930069,53
أعباء اجتماعية للمشغل	134000,00	147400,00	162140,00	178354,00	196189,40	215808,34	237389,17
فائض إجمالي الاستغلال	**-154767,00**	**3368155,00**	**3557105,00**	**5502341,50**	**5208907,09**	**4812476,23**	**4369977,05**
مصاريف الاستهلاك	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43
نتيجة الاستغلال	**-1438638,43**	**2084283,57**	**2273233,57**	**4218470,07**	**3925035,66**	**3528604,80**	**3086105,63**
منتجات مالية							
أعباء مالية	0,00	0,00	0,00	1816,60	1816,60	5885,35	5885,35
نتيجة جارية	**-1438638,43**	**2084283,57**	**2273233,57**	**4216653,47**	**3923219,05**	**3522719,46**	**3080220,28**
ضريبة على الأرباح	119755,50	204110,50	213037,50	263520,10	267187,87	269680,52	272223,02
نتيجة الصافية	**-1558393,93**	**1880173,07**	**2060196,07**	**3953133,37**	**3656031,18**	**3253038,94**	**2807997,26**

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا: الميزانية التقديرية المالية لسبعة سنوات قادمة لجانب الاصول

جدول رقم (08): الميزانية التقديرية المالية للسنوات السبع القادمة لجانب الاصول

الأصول	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الأصول المتداولة							
مخزون عرض							
مخزون منتجات الحيوانية	0	0	0	0	0	0	0
محزون منتجات النباتية	280000	280000	280000	280000	280000	280000	280000
ذمة المدينة							
بنك							
صندوق							
مجموع أصول متداولة	280000	280000	280000	280000	280000	280000	280000
أصول ثابتة							
الأراضي	0	0	0	0	0	0	0
مبنى	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000
مرافق	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000
منشأة		0	0	0	0	0	0
مواد	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200
زرع		0	0	0	0	0	0
تربية الحيوانات	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900
أسهم	2 159 000	2 269 900	2 388 740	2 516 220	2 653 105	2 800 237	2 958 537
مجموع الأصول الثابتة	**19 346 100**	**19 457000**	**19 575840**	**19 703320**	**19 840205**	**19 987337**	**20 145637**
إجمالي الأصول	**19 626 100**	**19 737000**	**19 855840**	**19 983320**	**20 120205**	**20 267337**	**20 425637**

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحليل جانب الاصول: من خلال جدول الميزانية التقديرية لجانب الاصول نلاحظ ان مجموع الاصول من السنة الاولى الى غاية السنة السابعة في ارتفاع مستمر.

ثالثا: الميزانية التقديرية المالية لسبعة سنوات قادمة لجانب الخصوم

جدول رقم (09): الميزانية التقديرية لجانب الخصوم للسنوات السبع القادمة

الخصوم	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الأموال الخاصة							
رأس المال	12 577 722	10 333 674	11 441 968	10 561 228	12 063 805	13 682 519	15 439 850
احتياطات							
نتيجة أرباح	-1 558 394	1 880 173	2 060 196	3 953 133	3 656 031	3 253 039	2 807 997
استثمارات							
ديون	**11 019 378**	**12 213 847**	**13 502 164**	**14 514 361**	**15 719 836**	**16 935 558**	**18 247 847**
ديون متوسطة وطويلة الأجل	7 189 680	6 162 583	5 135 486	4 108 389	3 039 799	1 971 209	817 220
ديون بنكية قصيرة الأجل							
ديون موردين	1 417 042	1 360 570	1 218 190	1 360 570	1 360 570	1 360 750	1 360 750
إجمالي رأس المال الأجنبي طويل الأجل	**8 606 722**	**7 523 153**	**6 353 676**	**5 468 959**	**4 400 369**	**3 331 779**	**2 177 790**
مجموع الخصوم	**19 626 100**	**19 737000**	**19 855840**	**19 983320**	**20 120205**	**20 267337**	**20 425637**

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحليل جانب الخصوم: من خلال جدول الميزانية التقديرية لجانب الخصوم، نلاحظ ان مجموع الخصوم من السنة الاولى الى غاية السنة السابعة وهو في ارتفاع مستمر.

رابعا: الميزانية التقديرية المختصرة لسبعة سنوات قادمة لجانبي الأصول والخصوم

- **جانب الأصول:**

جدول رقم (10): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول

الأصول	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الأصول المتداولة	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000
أصول ثابتة	19 346 100	19 457 000	19 575 840	19 703 320	19 840 205	19 987 337	20 145 637
المتاحات	0	0	0	0	0	0	0

مجموع	19 626 100	19 737 000	19 855 840	19 983 320	20 120 205	20 267 337	20 425 637

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية لجانب الأصول.

- **جانب الخصوم:**

جدول رقم (11): الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم

الخصوم	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الأموال الدائمة	**18 209 058**	**18 376 430**	**18 637 650**	**18 622 750**	**18 759 635**	**18 906 767**	**19 065 067**
الأموال الخاصة	11 019 378	12 213 847	13 502 164	14 514 361	15 719 836	16 935 558	18 247 847
ديون طويلة الأجل	7 189 680	6 162 583	5 135 486	4 108 389	3 039 799	1 971 209	817 220
ديون قصيرة الاجل	**1 417 042**	**1 360 570**	**1 218 190**	**1 360 570**	**1 360 570**	**1 360 570**	**1 360 570**
مجموع	**19 626 100**	**19 737 000**	**19 855 840**	**19 983 320**	**20 120 205**	**20 267 337**	**20 425 637**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية لجانب الخصوم.

خامسا: حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية

- من خلال الميزانيات التقديرية أصبح بالإمكان حساب بعض مؤشرات التوازن والنسب المالية:

1. حساب مؤشرات التوازن المالي.

- رأس مال العامل FR.
- احتياجات رأس مال العامل BFR.
- الخزينة TR.

جدول رقم (12): حساب مؤشرات التوازن المالي

المؤشر		N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الأموال الدائمة		18 209 058	18 376 430	18 637 650	18 622 750	18 759 635	18 906 767	19 065 067
الأصول الثابتة		19 346 100	19 457 000	19 575 840	19 703 320	19 840 205	19 987 337	20 145 637
رأس مال العامل FR		**-1 137 042**	**-1 080 570**	**-938 190**	**-1 080 570**	**-1 080 570**	**-1 080 570**	**-1 080 570**
المتاحات	بنك	0	0	0	0	0	0	0
	صندوق	0	0	0	0	0	0	0
احتياج رأس مال العامل BFR		**-1 137 042**	**-1 080 570**	**-938 190**	**-1 080 570**	**-1 080 570**	**-1 080 570**	**-1 080 570**
الخزينةTR		**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات التقديرية المختصرة

2. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

- **رأس مال العامل (FR):**

رأس مال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
رأس مال العامل	-1 137 042	-1 080 570	-938 190	-1 080 570	-1 080 570	-1 080 570	-1 080 570

نظرا للنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال سالب خلال السنوات السبع ما يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة الأموال غير كافية لتمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية، حيث أن المشروع يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

- **احتياج رأس مال العامل:**

احتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

احتياجات رأس مال العامل = رأس مال العامل – المتاحات

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
احتياجات رأس مال العامل	-1 137 042	-1 080 570	-938 190	-1 080 570	-1 080 570	-1 080 570	-1 080 570

نظرا للنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن المشروع يحقق احتياج رأس مال عامل سالب خلال السنوات السبع أي أن الموارد أكبر من الاحتياجات، بمعنى انها تقوم بتغطية الاحتياجات ويبقى فائض، فالمشروع لديه سيولة وليحتاج لراس مال عامل موجب ولكن يتوجب عليه توفيره لمواجهة الاخطار.

- **الخزينة TR:**

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الخزينة	0	0	0	0	0	0	0

نظرا للنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الخزينة خلال السنوات السبع معدومة وهذا راجع لتساوي رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل، وهي الحالة المثلى وأن المشروع حقق توازن مالي، لكن لابد من اخذ الحذر وبالتالي جلب موارد جديدة من اجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية

3. حساب النسب المالية:

1.3 طريقة حساب النسب المالية:

جدول رقم (13): حساب النسب المالية

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الأموال الدائمة	18 209 058	18 376 430	18 637 650	18 622 750	18 759 635	18 906 767	19 065 067
الأصول الثابتة	19 346 100	19 457 000	19 575 840	19 703 320	19 840 205	19 987 337	20 145 637
الأموال الخاصة	11 019 378	12 213 847	13 502 164	14 514 361	15 719 836	16 935 558	18 247 847
نسبة التمويل الدائم	0.9412	0.9444	0.9520	0.9451	0.9455	0.9459	0.9463
نسبة الأموال الخاصة	0.1414	0.1539	0.1525	0.2723	0.2325	0.1920	0.1538
نسبة التمويل الذاتي	0.5695	0.6277	0.6897	0.7366	0.7923	0.8473	0.9057
نسبة المديونية	0.4385	0.3811	0.3199	0.2736	0.2187	0.1643	0.1066
نسبة	1.2803	1.6235	2.125	2.6539	3.5723	5.0830	8.3790

الاستقلالية							

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية

2.3 التحليل بواسطة النسب المالية:

- **نسبة التمويل الدائم:**

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد حيث أن النسبة بين انخفاض وارتفاع خلال السنوات السبع ولكنها لم تتجاوز الواحد، أي أن الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع تمول عن طريق الأموال الدائمة والنسبة المتبقية تمول عن طريق الأصول المتداولة وهي ليست وضعية جيدة للمشروع وعلى المشروع زيادة الأموال الدائمة أو التغلب على بعض الأصول الثابتة حتى يتحقق التوازن المالي.

- **نسبة التمويل الذاتي:**

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن نسبة التمويل الذاتي من السنة الأولى إلى غاية السنة السابعة وهو في ارتفاع حيث أنه في السنة السابعة بالتقريب هو 1 أي حالة جيدة مقارنة بالنسبة للسنوات الماضية وهذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بنسبة 90% خلال السنة السابعة، هذا يعني وجود رأس مال العامل سالب خلال السنوات المدروسة إذ يتوجب على المشروع زيادة رأس المال العامل لتغطية الأصول الثابتة.

- **نسبة المديونية:**

نسبة المديونية = مجموع الديون / إجمالي الأصول

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن مسبة المديونية في تراجع حيث في السنة الأولى تمثلت في 43.85% وانخفضت النسبة لتصبح السنة الخامسة 21.87%والسنة السابعة 10.66%حيث أن كلما انخفضت هذه النسبة دلت على أن المشروع تعتمد في تمويل أصوله على أمواله الخاصة

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع ديون

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنة الأولى 1.2803معناه أن المشروع مشبع بالديون ليرتفع في السنة القادمة وخلال السنة السابعة نسبة الاستقلالية المالية 8.3790، أي أنه يوجد ضعف في الديون وتغطيها الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: دراسة النتائج

بعد الدراسة التقنية والاقتصادية وكذا تحليل المعلومات المحاسبية للميزانيات التقديرية التي أجريت على ملف القرض المقدم من قبل صاحب المشروع للبنك، والتي تم إعادة ترتيبها من أجل تسهيل العملية الحسابية وقراءة التحليلية المستخلصة من دراسة مؤشرات التوازن المالي التي حققت توازن مالي للمشروع نظرا لتساوي رأس مال العامل مع احتياجات رأس مال العامل ما جعل الخزينة صفرية وهي الوضعية المثلى، بالإضافة إلى النسب المالية التي أعطت نتائج مقبولة واستقلالية المالية للمشروع.

بناء على نتائج الدراسة التحليلية للوضعية المالية للمشروع لا يوجد مانع أو عائق من منح القرض، وبالتالي قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبول ملف طلب القرض وإعطاء المشروع قرض استثماري من أجل إنشاء ورشة عمل لتربية أبقار الألبان وتسمين صغار الثيران بهدف الإنتاج المكثف للحوم الحمراء والحليب الخام، وهذا يعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية.

بعد قرار منح القرض من قبل البنك للمشروع يقوم البنك بمتابعة تسديد القرض من أجل عدم الوقوع في خطر عدم التسديد.

خلاصة الفصل :

أثبتت الدراسة الميدانية أن قرار منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من العناصر، بغية الحصول على قرار صائب، ومن أهم هذه العناصر نجد الضمانات، حيث يقوم البنك بطلبها في ملف القرض وتعتبر إلزامية من اجل ضمان القرض وعدم الوقوع في خطر عدم التسديد، وهو الأمر الذي يتخوف منه البنك.

بالإضافة إلى الدارسة التحليلية المالية للملف الخاص بطلب القرض، التي تعتمد أساسا على الوسيلة الجوهرية وهي التحليل المالي، وذلك بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من خلال العملية الحسابية والتحليلية للمعلومات الخاصة بالقوائم المالية، ومن ثم إعطاء قرار منح القرض أو عدمه على هذا الأساس.

خـــــاتـــــمة عـــامـــــة

الخاتمة:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتعامل بالقروض عن طريق جمع الفوائض المالية الزائدة في شكل أوعية ادخارية وتقديمها في شكل قروض التي تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

كما أن البنك يعتبر حرا في معاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، ما تجعله يلجأ للتحليل المالي للكشف عن الوضع المالي لطالب القرض ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في آجالها. ويستعين في ذلك على أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك بناء على القوائم المالية المقدمة من طرف طالب القرض بالإضافة إلى الضمانات ومن ثم يبين قراره حول منح القرض من عدمه على ضوء نتائج هذا التحليل.

نتائج الدراسة:

دراسة هذا الموضوع كانت قائمة على شقين: دراسة نظرية ودراسة تطبيقية وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

- البنوك التجارية هي المعبر أو الممر الذي من خلاله تنتقل الأموال من أصحاب الفوائض المالية إلى أصحاب العجز المالي وبالتالي فهي الشريان الرئيسي لاقتصاد.
- التحليل المالي بمثابة المرآة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب القرض، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة والضعف، لأن التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي.
- التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها من طرف المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة في اتخاذ القرارات.
- من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي يلاحظ أن المؤسسة لن تقع في الخطر المالي في المستقبل.
- وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمنح قروض للعملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو مؤسسات.
- يتخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرار منح القروض بناء على دراسة ملف القرض من الناحية التقنية الاقتصادية ومن الناحية المالية.
- يقوم قرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القرض على تطبيق إجراءات التحليل المالي على القوائم المالية لطالب القرض لتشخيص المالي من جهة وعلى الضمانات المقدمة ومنه اتخاذ قرار منح القرض سواء بالقبول أو الرفض.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا النظرية والميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها اختيار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

- الفرضية الأولى: القرض البنكي هو مبلغ مالي يمنحه البنك للعميل لغرض ما مع وضع شروط لذلك، وتتمثل معايير منح القرض في شخصية العميل وسمعته وقدرته على الدفع، ومركزه المالي إضافة إلى الضمانات المقدمة والظروف المحيطة، وهذا يثبت الفرضية الثانية.
- الفرضية الثانية: التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتاحة للحصول على معلومات يتم استخدامها في عملية اتخاذ القرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء القيام بعمليات الإقراض وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- الفرضية الثالثة: المؤشرات التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة والنسب المالية من خلال التحليل المالي للقوائم المالية التي تساعد البنك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

- على البنوك العمل على تحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوينات واكتساب الخبرات؛
- توسيع نطاق التحليل المالي المتبع من قبل البنوك، من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بدقة وبصفة مستمرة من اجل اتخاذ القرار السليم؛
- العمل على تطوير أساليب البنوك المواكبة مع التطورات التكنولوجية.

أفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع من أجل إجراء دراسات جديدة حول دور التحليل المالي في عملية اتخاذ منح القروض لدى البنوك التجارية إذ بقيت الكثير من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق تتمثل في مدى اعتماد البنوك التجارية على تطبيق نماذج إحصائية وبرامج حديثة موجهة لدراسة تحليلية كاملة للمؤسسة طالبة القرض دراسة دقيقة ومحكمة لتفادي خطر عدم التسديد.

ونقترح دراسة العناوين التالية:

- قرارات منح فعالية استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض البنكية؛
- دور التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. أسعد حميد العلي،"**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، 2013
2. إسماعيل احمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
3. إلياس بن ساسي يوسف قريشي، "**التسيير المالي Gestion financière**" ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011
4. بلعور سليمان، "**التسيير المالي**"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2016
5. جميل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية، 2007.
6. حسن سمير عشيش، "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**"، ط1، دار الإعصار العلمي، عمان– الأردن، 2019
7. د. سلام عبد القادر عثمان، **القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر نموذجا)**، مكتبة الوفاء القانونية, 2017.
8. د. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
9. د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.
10. دريد كامل آل شيب، "**الإدارة المالية المعاصرة**"، ط2، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2009
11. رشاد العصار، "**الإدارة والتحليل المالي**"، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001
12. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، مصر، 2008.
13. سامي خليل، الاقتصاد النقدي والمصرفي، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، 2001.
14. سليمان احمد اللوزي، **إدارة البنوك**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 153.
15. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
16. شحاته السيد شحاته، "**التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
17. صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
18. صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 20.
19. طارق عبد العال حماد، **تقييم اداء البنوك التجارية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999
20. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003.
21. عاطف وليم أندراوس، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008
22. عبد الحليم كراجه، علىربابعة وآخرون،"**الإدارة والتحليل المالي** «، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006
23. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والاستحداث**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
24. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
25. عبد القادر علا نعيم وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، الأردن، 2012.

26. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
27. عبد المطلب عبد الحميد، **الحكومة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
28. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
29. عدنان تايه النعيمي، "**التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008
30. عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، "**مبادئ الإدارة المالية fondamental of Financial management**" الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010
31. فريد راغب النجار، **ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2000
32. فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، ط1، فلسطين، 2008.
33. كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
34. مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، طبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012
35. محمد احمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
36. محمد المبروك أبو زيد، "**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**"، دار المريخ للنشر، ص28، 29
37. محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006.
38. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
39. محمد سعيد عبد الهادي، "**الإدارة المالية الاستثمار والتمويل– والأسواق المالية الدولية**"، طبعة الأولى، 2008
40. محمد شاهين، "**تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**"، دار حميترا للنشر والترجمة، 2017
41. محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
42. محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2013.
43. محمد مطر، "**التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**"، ط2، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2006
44. مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
45. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة العربية، مصر، 1985.
46. مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006
47. منير إبراهيم هندي، "**الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**"، ط 2، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003
48. منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 2002.
49. ناصر دادي، "**تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998
50. ناظم محمود نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار زهوان، عمان، 1999.
51. وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردنّ، 2007
52. يوسف حسن يوسف، "**التمويل في المؤسسات الاقتصادية**"، دار التعليم الجامعي للطباعة، الإسكندرية، 2019

2. الرسائل العلمية:

1. العربي عمر، عبد الله ياسين، **القروض البنكية وإجراءات منحها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، آكلي محند اولحاج، البويرة، دفعة 2008–2009.

2. معوج بلال، "**دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016

3. نوبلي نجلاء، "**استخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

3. المجلات :

1. مصطفى عوادي، منير عوادي، "**مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي**"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، ماي 2021، جامعة الوادي، الجزائر

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009

3. حسين حميد العبيدي، نور عبد الرزاق، "**مجلة التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات**الاقتصادية"، العدد 19، كلية التراث الجامعي، قسم المحاسبة، لا توجد سنة.

4. المطبوعات:

1. سعيدة بورديمة، "**التسيير المالي**" مطبوعة دروس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015

II. مراجع باللغة الاجنبية:

1. EricRumalanéde, **"comptabilité générale",** Berti education Alger, 2009
2. Jean Luc suriguet, le **contrôle comptable bancaire**, tonne 1, 2014
3. Michelle de morgues**, la monnaie système financière théorie monétaire,** économico, paris, 1993, p 178.
4. Pierre Conso, ''**gestion financière de l'entreprise''**, 10e édition, pund, paris, 2002

الملاحـــق

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

Crédit « R'FIG FÉDÉRATIF

Définition :

Le crédit R'FIG FÉDÉRATIF est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné financement des entreprises économiques organisées en société commerciale ou coopérative et activant dans les filières de transformation, de stockage et/ou valorisation des produits agricoles.

Secteur :
- Agroalimentaire

Population concernée :
- Entreprises économiques organisées en société commerciale ou coopérative,
- Entreprises économiques de valorisation des produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pates alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits de terroirs,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse National de Mutualité Agricole) ou d'une autre banq

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :***
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transform et/ou à conditionner ou stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conform té) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et le stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale :***
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- ***Pour la distribution d'équipements :*** Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-16 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF

Montant du prêt :
- Minimum : 10.000.000 DZD — Maximum : 1.000.000.000 DZD

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois — Maximum : 24 mois

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois — Maximum : 09 mois

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le MADR Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissei du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque, *lorsque l'emprunteur n'a pas d'acte de propriété ou acte administratif (la valeur du bien donné en gara doit être supérieure au montant du prêt).*
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

(1)

– ملف قرض الرفيق

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

Définition :

ETTAHADI est dénommé FÉDÉRATIF lorsqu'il est destiné aux opérateurs (transformateurs, conditionneurs et stockeurs de produits agricoles).

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Transformateurs de produits agricoles.
- Conditionneurs de produits agricoles.
- Stockeurs de produits agricoles.

Actions ciblées :

- ملف قرض التحدي

- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pâtes alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits du terroir,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles d'origine animale,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres...).

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Cahier de charges validé et attestation de validation,
  - Permis de construire (pour bâtiments d'exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage).
- ***Personnes morales :***

  Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices + dernier rapport du commissaire aux comptes + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie conforme des statuts,
  - Copie conforme de l'agrément (pour les coopératives),
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :

- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :**
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer, à conditionner ou à stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale**
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- **Pour la distribution d'équipements** : Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-27 : CMT ETTAHADI Fédératif Agricole.
- CLT : 02-27 : CLT ETTAHADI Fédératif Agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie ≤10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

(2)

.../...

Tableau N° 19 : Bilan Actifs

ACTIFS	1re année	2e année	3e année	4e année	5e année	6e année	7e année
Actif circulant							
Stocks d'approvisionnement							
Stocks de produits animaux	0	0	0	0	0	0	0
Stocks de produits végétaux	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000
Créances							
Banque							
Caisse							
Total actif circulant	**280 000**	**280 000**	**280 000**	**280 000**	**280 000**	**280 000**	**280 000**
Actif immobilisé							
Foncier		0	0	0	0	0	0
Construction	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000
Aménagements	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000
Installation		0	0	0	0	0	0
Matériel	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200
Plantation		0	0	0	0	0	0
Animaux Reproducteurs	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900
Parts sociales	2 159 000	2 269 900	2 388 740	2 516 220	2 653 105	2 800 237	2 958 537
Total actif immobilisé	**19 346 100**	**19 457 000**	**19 575 840**	**19 703 320**	**19 840 205**	**19 987 337**	**20 145 637**
Total actif	**19 626 100**	**19 737 000**	**19 855 840**	**19 983 320**	**20 120 205**	**20 267 337**	**20 425 637**

- ميزانية الأصول

(3)

Tableau N° 20 : Bilan Passifs

PASSIFS							
	1ère année	2e année	3e année	4e année	5e année	6e année	7e année
Capitaux propres							
Capital individuel, social	12 577 772	10 333 674	11 441 968	10 561 228	12 063 805	13 682 519	15 439 850
Réserves							
Bénéfice résultant du bilan	-1 558 394	1 880 173	2 060 196	3 953 133	3 656 031	3 253 039	2 807 997
Subventions d'investissements							
Endettement	11 019 378	12 213 847	13 502 164	14 514 361	15 719 836	16 935 558	18 247 847
Dettes à Long et moyen terme	7 189 680	6 162 583	5 135 486	4 108 389	3 039 799	1 971 209	817 220
Dettes bancaires à Court terme							
Dettes fournisseurs	1 417 042	1 360 570	1 218 190	1 360 570	1 360 570	1 360 570	1 360 570
Total du capital étranger à long terme	8 606 722	7 523 153	6 353 676	5 468 959	4 400 369	3 331 779	2 177 790
Total passif	19 626 100	19 737 000	19 855 840	19 983 320	20 120 205	20 267 337	20 425 637

ميزانية الخصوم

Tableau N°18 : Le Compte de résultat prévisionnel :

	Ex 1	EX 2	EX 3	EX4	EX 5	EX 6	EX 7
Recettes (production végétal)	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00
Recettes (production animal)	4412775,00	8255525,00	8701875,00	11226005,00	11409393,60	11534025,97	11661150,99
Autres recettes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Chiffre d'affaires (1)	**5987775,00**	**9830525,00**	**10276875,00**	**12801005,00**	**12984393,60**	**13109025,97**	**13236150,99**
Variation d'animaux en stocks		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Variation de végétaux en stock	0,00						
Production de l'exercice (2)	**5987775,00**	**9830525,00**	**10276875,00**	**12801005,00**	**12984393,60**	**13109025,97**	**13236150,99**
Charges opérationnelles sur production végétales	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00
Charges opérationnelles sur production animales	656842,00	600370,00	457990,00	600370,00	600370,00	600370,00	600370,00
Total des consommations intermédiaires	**1417042,00**	**1360570,00**	**1218190,00**	**1360570,00**	**1360570,00**	**1360570,00**	**1360570,00**
Marge Brute (3)	**4570733,00**	**8469955,00**	**9058685,00**	**11440435,00**	**11623823,60**	**11748455,97**	**11875580,99**
Carburant	414000,00	455400,00	500940,00	551034,00	606137,40	666751,14	733426,25
Entretien du matériel	420000,00	462000,00	508200,00	559020,00	614922,00	676414,20	744055,62
Entretien des bâtiments	280000,00	308000,00	338800,00	372680,00	409948,00	450942,80	496037,08
Assurances	400000,00	440000,00	484000,00	532400,00	585640,00	644204,00	708624,40

جدول حسابات النتائج

(5)

Frais de transport	260000,00	286000,00	314600,00	346060,00	380666,00	418732,60	460605,86
Locations	400000,00	440000,00	484000,00	532400,00	585640,00	644204,00	708624,40
Autres	380000,00	418000,00	459800,00	505780,00	556358,00	611993,80	673193,18
Total des charges externes	**2554000,00**	**2809400,00**	**3090340,00**	**3399374,00**	**3739311,40**	**4113242,54**	**4524566,79**
Valeur Ajoutée (4)	**2016733,00**	**5660555,00**	**5968345,00**	**8041061,00**	**7884512,20**	**7635213,43**	**7351014,20**
Taxes	12500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00
Salaires bruts	1500000,00	1545000,00	1591350,00	1639090,50	1688263,22	1738911,11	1791078,44
Charges sociales sur salaires	525000,00	577500,00	635250,00	698775,00	768652,50	845517,75	930069,53
Charges sociales exploitant	134000,00	147400,00	162140,00	178354,00	196189,40	215808,34	237389,17
Excédent Brut D'Exploitation (5)	**-154767,00**	**3368155,00**	**3557105,00**	**5502341,50**	**5208907,09**	**4812476,23**	**4369977,05**
Dotation aux amortissements	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43
Résultat d'Exploitation	**-1438638,43**	**2084283,57**	**2273233,57**	**4218470,07**	**3925035,66**	**3528604,80**	**3086105,63**
Produits financiers							
Charges financières	0,00	0,00	0,00	1816,60	1816,60	5885,35	5885,35
Résultat Courant	**-1438638,43**	**2084283,57**	**2273233,57**	**4216653,47**	**3923219,05**	**3522719,46**	**3080220,28**
Impôts sur les bénéfices	119755,50	204110,50	213037,50	263520,10	267187,87	269680,52	272223,02
Résultat Net (RN)	**-1558393,93**	**1880173,07**	**2060196,07**	**3953133,37**	**3656031,18**	**3253038,94**	**2807997,26**

جدول حسابات النتائج (5)

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتبيان دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض في البنك على اعتبار ان التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتاحة للحصول على معلومات يتم استخدامها في عملية اتخاذ القرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء القيام بعمليات الإقراض، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة، قمنا بدراسة نظرية تطرقنا فيها لجمع المعلومات حول البنوك التجارية والقروض البنكية، وكذا مدى مساهمة التحليل المالي في منح القروض، كما قمنا بدراسة ميدانية التي تم فيها إسقاط ما تناوله الجزء النظري وذلك في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ "واد الزناتي"، وتم التوصل إلى أن:

- التحليل المالي يلعب دور كبير في اتخاذ قرار منح القروض، وذلك بالاعتماد على النتائج المستخلصة من القوائم المالية والضمانات المقدمة في ملف طلب القرض.
- **الكلمات المفتاحية:** البنوك التجارية– القروض البنكية– التحليل المالي– القوائم المالية.

Résumé :

L’étude vise à clarifier et à déterminer le rôle de l’analyse financière dans le processus de décision d’accorder des prêts à la banque, considérant que l’analyse financière est le processus de traitement des données disponibles pour obtenir des informations qui sont utilisées dans le processus de prise de décision, et des décisions financières rationnelles, en particulier lors des opérations de prêt, et pour atteindre les objectifs de l’étude et répondre au problème. Les principales et sous-questions posées, nous avons mené une étude théorique dans laquelle nous avons convenu de collecter des informations sur les banques commerciales et les prêts bancaires, ainsi que l’ampleur de l’apport de l’analyse financière à l’octroi des crédits, et nous avons également mené une étude de terrain dans laquelle l’aspect théorique a été abandonné à l’Agence de Banque de l’Agriculture et du développement rural « oued zenati » trouvé ceci.

L’analyse financière joue un rôle majeur dans la prise de décision d’octroi de crédit, on s’appuyant sur les états financiers et les garanties apportées par le demandeur de crédit.

- **Mots Clés :**Banques Commerciales_CréditBancaire_AnalyseFinancier_Etat Financier.